

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -02-
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية :

القضايا الدولية الراهنة

مقياس : القضايا الدولية الراهنة

لطلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع

إعداد :

د/ كريمة بن دراج

السنة الجامعية 2019/2018

مقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من القضايا التي تشغل المفكرين، السياسيين والإعلاميين وغيرهم من المهتمين بحقل القضايا الدولية المعاصرة، ورغم هذا الانشغال في التوصيف والتعريف والتحليل لم يتمكن أحد سواء على صعيد الأفراد أو المؤسسات من الوصول إلى حلول تبعد تبعات هذه القضايا عن البشرية ومجتمعاتها ومؤسساتها المختلفة، حيث أن اعتبارات ظهور هذه الأزمات والقضايا رافقت وجود المجتمعات البشرية منذ ظهورها.

وعليه تطرح هذه السلسلة من المحاضرات المتعلقة بمقياس قضايا دولية راهنة لطلبة السنة الثانية علم الاجتماع أسئلة من شأنها أن تفتح أعيننا على الراهن العربي والكوني، وتؤسس لأرضية فكرية ولحوار علمي، بل ولتواصل ثقافي بين المجتمعات يخرج العقل الإنساني من الصراع إلى التسامح وينمي التكامل، ويدرب عقل الطالب على الانخراط في السجال والحوار وقبول الآخر.

نحاول من خلال المواضيع المنتقاة الوعي براهنا في علاقته بالكوني ومن ثمة الوقوف على كبريات القضايا المطروحة لتفتح أمام الطالب في العلوم الاجتماعية نافذة على ما يحدث في العالم، كما تهدف هذه المطبوعة أيضا إلى استعراض وبشكل علمي أهم القضايا الدولية المعاصرة المؤثرة في الدول ومجتمعاتها، مع الأخذ بمبدأ التبسيط في عرض وتحليل أسباب وعوامل انتشارها واستقرارها.

ثمة قضايا كثيرة لا تقل أهمية عن التي حاولنا معالجتها، لكننا حاولنا تسليط الضوء على التي رأينا أنها تشكل أهمية وحساسية بالغتين للدول والمجتمعات في هذا العصر، فعالم اليوم يتسم بالسرعة في الأحداث وعولمة الظواهر، كما يشهد إعادة رسم حدوده بين النكتل والتفتيت ويشهد ظهور بؤر جديدة للتوتر والصراع الإيديولوجي أو المصالح السياسية، الاقتصادية والعسكرية، كما

أن الثورة الرقمية والانتشار المذهل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، أدى إلى تغييرات كبيرة في المجتمعات البشرية وبالتالي بروز قضايا دولية جديدة سنستعرضها في هذه المطبوعة.

فهرس المحتويات

مقدمة

- القضية الأولى: العولمة

- القضية الثانية: الفقر في العالم

- القضية الثالثة: من الهجرة العالمية الى محاولة لفهم الهجرة غير الشرعية

- القضية الرابعة: البيئة ومشكلاتها في العالم.

قائمة المصادر والمراجع

القضية الأولى: العولمة

أولاً: حول العولمة: الجذور التاريخية والمفهوم

ثانياً: المقاربات النظرية للعولمة.

ثالثاً: التهديدات العالمية الجديدة وآثارها السلبية على التوازن الدولي.

أولا/ حول العولمة: الجذور التاريخية والمفهوم

الجذور التاريخية للعولمة: يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين بدراسة ظاهرة العولمة أنها تضرب بجذورها في الماضي البعيد، كما أن تشكلها مر بمراحل متعاقبة:

✓ القرنين 15 و 16 مع حركة النهضة الأوروبية والثورة الفكرية والعلمية وما ترتب عنها من اكتشافات كظهور الطباعة.

✓ الثورة الصناعية وما ترتب عنها من انخفاض في تكاليف النقل وتعميم استعمال آلة البخار، وانخفاض تكاليف وسائل الاتصال ومنها التلغراف.

✓ في حين تميزت البدايات الأولى للقرن العشرين بحذر متضاعف تجاه التبادلات التجارية العالمية ولهذا أقامت العديد من الدول حواجز جمركية هامة بهدف حماية اقتصادها.

✓ في النصف الثاني من القرن العشرين بعد 1945، إعادة انطلاق وتسارع العولمة حيث يذهب البعض الى القول أن جذور العولمة تعود الى مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية الذي نتج عنه تأسيس المنظمات الدولية: ONU – B M- FMI بهدف تحقيق الاستقرار المالي.¹

*ماهية العولمة: هي ترجمة لكلمة globalisation المشتقة من كلمة globe أي الكرة، والمقصود هنا الكرة الأرضية ويتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن global cultur أي الثقافة العالمية و globalisation اصطلاحا باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة ، كما ويعتبر المصطلح مرادفا لصفة العالمية mondiale (تترجم العولمة إلى اللغة الفرنسية ب

¹ ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني ، العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2004، ص 17.

mondialisation) ويستعمل للدلالة على الحركة والنشاط الذي يستهدف توجيه العالم أما في اللغة العربية فيمكن قياس كلمة عولمة على وزن فوعلة وعولم على وزن فوعل بمعنى قلوب أي أعطى شيئاً معيناً ميزات جديدة وفق نموذج محدد ومضبوط أو حول شيئاً من وضع إلى وضع آخر بناء على نمط جاهز ومعد مسبقاً بينما يشير معجم ويبسترز Webster's إلى العولمة كونها تعني اكتساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً.¹

ومفهوما تشير العولمة إلى شيئين معاً: انكماش العالم وازدياد الوعي بالعالم ككل، وحسب تعريف رونالد روبرتسون للعولمة فإنها تعني تشكيل بلورة العالم بوصفه موقفاً واحداً وظهوراً لحالة إنسانية عالمية واحدة²، أي إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين كل التجمعات الإنسانية بتقليص المسافة بينها، سواء تعلق الأمر بانتقال الأشخاص أو السلع والخدمات أو رؤوس الأموال، أو المعلومات والأفكار والقيم، الأمر الذي يجعل العالم أشبه بسوق كبير تضم عدة أسواق فرعية، وتتميز بسمات تلك الأسواق الضخمة، وهي وإن كانت تذلل صعوبات التواصل بين مختلف الشعوب باختزالها المسافات وكسرها الحواجز فهي تسمح بمرور كل شيء حتى الممنوع منها كالمخدرات مادامت تدر ربحاً على السوق الكبيرة الواقعة في قلب العالم، حتى الأوبئة أصبحت مسموحاً لها دخول عالم العولمة (إنفلونزا الطيور، الإيدز، جنون البقر ...).

*رؤى متعددة حول مفهوم العولمة: ظهر مصطلح العولمة مع بداية الثمانينيات ضمن الميادين الاقتصادية والجيوسياسية وهو يعني: نمو حركة المنافع، الخدمات، اليد العاملة، التكنولوجيا ورأس المال على الصعيد العالمي.

¹ العيد صالح، العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 58.

² بركات محمد مراد، العولمة، رؤية نقدية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 2001، ص 91.

أما على المستوى الأكاديمي، فقد تم استعمال هذا المصطلح خلال سنوات التسعينيات وجاء من فكرة (القرية الكونية village global) التي جاء بها الفيلسوف (مارشال ماك لوهان marshal MC luhan)¹.

العولمة موضوع معرفي استدعى اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين في العالم باختلاف تخصصاتهم ومشاربهم الفكرية، والمفارقة في الأمر هو أن تزايد الاهتمام بالعولمة ولد بالمقابل غموضا يلف مدلولاتها، ولقد اقترح المفكر المصري السيد ياسين نموذجا معرفيا يفي بغرض تحديد مفهوم العولمة، والذي يتناول فيه دراسة دقيقة لتعريفات العولمة الشائعة والمصنفة الى أربع مجموعات رئيسية:

أ. تعريفات تهتم بالعولمة باعتبارها مرحلة تاريخي.

ب. تعريفات تهتم بالعولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية.

ج. تعريفات تهتم بالعولمة باعتبارها انتصارا للقيم الأمريكية.

د. تعريفات تهتم بالعولمة باعتبارها ثورة اجتماعية وتكنولوجية.

أ. **تعريفات العولمة كحقبة تاريخية:** تقوم التعاريف التي تقدم العولمة كحقبة تاريخية على عنصر الزمن باعتباره العنصر الحاسم مقارنة بالأسباب التي أدت الى ظهور العولمة، وعلى ضوء عنصر الزمن فإن العولمة هي الحقبة التاريخية التي تلت انتهاء الحرب الباردة بين القطبين المتصارعين وقد رسم نهاية الصراع سقوط جدار برلين سنة 1989، و أهم ما اتسمت به هذه الحقبة بمايلي:

- إدخال سياسة الوفاق بينالو.م.أ والاتحاد السوفياتي.

¹يوسف سعدون، نحو رؤية سوسولوجية نقدية للعولمة، مجلة التواصل ، العدد 26، جوان 2010، جامعة باجي مختار عنابة، ص 186.

- صعود نهج لسوق ليبرالية جديدة للإدارة الاقتصادية.
- بروز سياسة جديدة عرفت " بالطريق الثالث " والتي تحاول التآليف الهادف بين الاشتراكية والرأسمالية وذلك من خلال فتح الحدود بين الدول وحرية التجارة.

ب . **التعريف الاقتصادي للعولمة:** يركز هذا التعريف على مجموعة من الأنشطة تاريخيا ليست جديدة مثل، التحويل والتكنولوجيا والتنظيم والسلطة وهي كلها عوامل للتغيير لكن وفي سياق العولمة ونظرا لتزايدها وارتفاع معدلات التفاعل الاقتصادي بين الدول، اتخذت هذه العوامل دلالات أخرى فتضمن التعريف الاقتصادي للعولمة: تحرير الأسواق، انسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها (الرعاية الاجتماعية بصفة خاصة) نشر التكنولوجيا، التوزيع العابر للقرارات للإنتاج المصنع، التكامل بين الأسواق الرأسمالية.

ج. **تعريف هيمنة القيم الأمريكية:** يدافع أصحاب هذا التعريف باعتبارها أمراجيدا وتمثل تقدما في التاريخ، فهي تجسد انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسي، ويستند هذا التعريف الى انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية وبقاء و. م . أ كقطب وحيد فهذا الحدث التاريخي برأي أصحاب هذا التعريف يمثل انتصار المبادئ الرأسمالية على الشيوعية.

د. **تعريف العولمة كثورة تكنولوجية واجتماعية:** " شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيها الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية الى المفهوم (ما بعد صناعي) للعلاقات الصناعية وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية، تسعى الى تدعيم السوق الكونية الواحدة، بتطبيق سياسات مالية وإنمائية وتكنولوجية واقتصادية شتى".

الزمن في هذا التعريف مهم، والفضاء أصبح مضغوطا مما أدى الى ظهور اقتصاد قائم على الشبكات المتلاحمة.

ويتضح من خلال التعاريف المختلفة للعولمة أن المفكرين الغربيين يتفقون في تحليلاتهم لظاهرة العولمة حول جملة من القضايا أهمها:

✓ تعبر العولمة عن الترابط بين الأمم والشعوب.

✓ تساهم في تقليص دور الدولة في مقابل تعاظم دور المنظمات والهيئات غير الحكومية.

أما المفكرون العرب فلهم رؤى متباينة للظاهرة، فقد وصفها اسماعيل صبري عبد الله بقول: "إنها ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الاجتماع والسلوك يكون الانتماء فيها للعالم كله عبر الحدود السياسية للدول، وتحدث فيها تحولات على مختلف الأصعدة تؤثر في حياة الإنسان على كوكب الأرض أينما كان." ¹

ويذهب محمد عابد الجابري إلى تعريف العولمة على أنها: "نظام عالمي أو يراد به أن يكون كذلك يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصالات، كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والايديولوجيا وهي أيضا إدارة للهيمنة، وبالتالي هي قمع واقتصاد للخصوصية." ² أما برهان غليون فيرى أن العولمة " تتجسد في نشوء شبكات اتصال عالمية تعمل على ربط جميع الاقتصاديات والمجتمعات والبلدان، وتخضعها لحركة واحدة أو نظام واحد." ³

نستخدم مجموعة كبيرة من المصطلحات والمفاهيم والتصورات المتعددة والمتنوعة للإشارة الى هذه الظاهرة وللإشارة عنها ولوصف بعض جوانبها وتحليل بعض أجزائها مثل: الاقتصاد العالمي، نظام المركز والأطراف، السوق الدولية الامبريالية العالمية وغيرها.

¹ فضيل دليو وآخرون، التحديات المعاصرة - الانترنت - الفقر - اللغة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص ص، 82 - 83.

² تامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص 25.

³ المرجع نفسه، ص 24.

وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات تشير كلها في التحليل الأخير إلى الظاهرة ذاتها، فإن من شأن كل مصطلح من هذه المصطلحات أن يبرز جانبا معينا من جوانبها فمصطلح السوق الدولية على سبيل المثال يؤكد ويبرز الجانب التبادلي والتجاري للظاهرة الاقتصادية العالمية، بينما يبرز مصطلح المركز والأطراف علاقات الاستغلال والتبعية التي تتصف بها الظاهرة نفسها.

أما مصطلح الرأسمالية العالمية فيبرز الامتداد الأفقي لنمط الإنتاج الرأسمالي أي مدى تمدد الظاهرة في حين يبرز مصطلح الاستعمار العالمي طابع الفتح التوسعي والطابع الإخضاعى القهري لمجتمعات العالم الأخرى كلها تقريبا لمصالح دول المركز ومصالح هيمنتها وسيطرتها.

أما مصطلح الامبريالية العالمية فيبرز بدوره عملية إخضاع اقتصاديات البلدان الأخرى وأساليب حياتها وأشكال إنتاجها للثروة إلى مصالح التراكم الرأسمالي في المركز وحده.

ثانيا/ المقاربات النظرية المفسرة للعولمة: كثيرة هي الكتابات التي تناولت العولمة بالتحليل والنقد والتعريف في الأبعاد والمظاهر والتجليات والنتائج لكنها قليلة تلك التي حاولت تشكيل المداخل النظرية للعولمة والتي من شأنها رسم صورة واقعية بصيغة نظرية سوسيولوجية ترقى بالظاهرة من الممارسة إلى أفاق التجريد، ليتم فهم الظاهرة الاجتماعية كشيء يتحرك وينمو ويمارس .وحسب ما جاء به يحيى اليحياوي فإن العولمة تواجه إشكاليين منهجين:

1. يتعلق باصطلاح ومفهوم العولمة: حيث يعتقد أن مفهوم العولمة سقط مبكرا في الميدان العام

قبل أن تتبين ملامحه ومكوناته الكبرى، وأصبح حديث الخاص والعام، النخبة والجماهير .

2. يتعلق بطبيعة المقاربة النظرية للعولمة: حيث يعتقد أن معظم المقاربات الرائجة إما تتعرض

للظاهرة من الزاوية الاقتصادية الخالصة، أو من جانب ربطها بالثورة التكنولوجية أو من

منطلق محاولة فهمها من خلال الخصوصية الثقافية، فتبقى مقصية لباقي الزوايا (مقارنة

جزئية) ويمكننا استعراض أهم الدراسات الجادة التي حاولت الوقوف على مختلف المقاربات النظرية للعولمة.

- مقارنة أنتوني جيدنز "Antony Giddens": بعد التحولات الكبرى التي حصلت في المجتمعات الغربية في نهاية القرن الماضي والتمثلة في:

➤ سقوط الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وما ترتب عن ذلك من انهيار وفقدان الثقة في المشروع الماركسي، وما صاحبه من غياب حقوق الانسان والحرية والديموقراطية وابتلاع المجتمع المدني من قبل الدولة، هذه المظاهر التي عدت من سلبيات الاشتراكية.

➤ ضعف الاجماع حول فكرة دولة الرفاهية التي كانت مطروحة وبقوة في الدول الصناعية وتحول الرأسمالية الى رأسمالية متوحشة تسعى الى الربح بأي طريقة، مع ما صاحب ذلك من بروز هوة عميقة بين قلة ثرية تستفرد بالحكم وعامة فقيرة تعيش الكفاف الى جانب اتساع رقعة المهمشين، والعنف والبطالة.

إذن نتيجة هذه الظروف والتطورات جاء قيدينز بفكرة الطريق الثالث، وهي فكرة تحاول التوليف بين قيم الاشتراكية (عدالة التوزيع) و (الحافز) وأهميته في الرأسمالية، أو بتعبير آخر التوليف بين العدل والحرية.¹

ويرى أن قضية العولمة في حد ذاتها تتنازعها ثلاث مدارس فكرية²:

أ. المشككون: يرون أن الظاهرة الاقتصادية الحالية التي جلبت لها الأنظار، واعتبرت أساسا في التغيير الاجتماعي هي في الحقيقة أمر قديم، إذ تشير الشواهد التاريخية إلى ان العالم

¹ انتوني جيدنز، الطريق الثالث " تجديد الديمقراطية الاجتماعية " ترجمة مالك عبيد أو شهيوه ومحمود محمد خلف، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، 1999، ص ص، 12 - 15.

² انتوني جيدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، ط 4، بيروت، لبنان، 2005، ص ص، 130 - 133.

قد شهد في القرن 19 حركة تجارية واستثمارات رائجة ذات طابع عالمي، والاختلاف حسبهم يكمن في كثافة التعاملات التجارية لا أكثر، كما أن الاقتصاد العالمي لم يحقق قدرا من التكامل، فالتبادل التجاري مقتصر على أقاليم بعينها، آسيا والمحيط الهادي وأمريكا الشمالية.

ب. **المتعلمون:** يرون أن العولمة ظاهرة حقيقية تتبدى في كل مكان، وهي لا تعني فقط التدخل في شؤون الدول، بل تعني أيضا إزالة الحدود بشكل نهائي، بواسطة حركة التجارة فلم تعد الدول قادرة بمفردها على التحكم في اقتصادياتها المرتبطة أساسا بالاقتصاد العالمي، ومختلف القضايا البارزة خارج حدودها، كتقلب الأسواق المالية، وبروز المخاطر البيئية مما يخلف فقدان الثقة لدى مواطني هذه الدول في حكوماتهم

ج. **التحوليون:** يتبنون موقفا وسطا بين المدرستين السابقتين حيث يرون أن العولمة تمثل سببا في العديد من التغيرات على المستوى الاجتماعي، فالاعتماد العالمي لا يقتصر على الاقتصاد فحسب بل يتعدى إلى الحياة السياسية والثقافية، بعبارة أخرى يرون أن العولمة تعني تحولا في سلطة الحكومات وفي السياسة العالمية.

- مقارنة فيك جورج وبول ويلدينج: **Vic George et Paul Wilding** قام هذان الباحثان

في كتابهما " العولمة والرعاية الإنسانية " بتصنيف المقاربات النظرية للعولمة كما يلي:

أ. **أنصار التطور التكنولوجي:** يركزون على التكنولوجيا كمتغير أساسي في تفعيل عملية العولمة، وتعني ثورة المعلومات تصديرا دوليا للأسواق، وتؤثر جوانب العولمة الاقتصادية والتكنولوجية في الأبعاد السياسية والثقافية.

ب. **المتشائمون الماركسيون**: يشكلون العين الناقدة للعولمة على خلفية الاتجاه الماركسي المضاد للعولمة باعتبارها امتداداً للرأسمالية بل وتمثل حقبة تاريخية منها.

ج. **البرجماتيون التعدديون**: يتجهون إلى تأييد العولمة، ويتحدثون عنها عبر العديد من المتغيرات السياسية، الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها... بنفس القدر، ويجنحون أحياناً إلى انتقادها بدرجات متفاوتة محاولتها الهيمنة الثقافية على العالم.

- **مقاربة ليسلي سكلير Leslie Sclair**: يرى أن أدوات العولمة من ممارسات سياسية وثقافية عابرة للقارات أكثر جدلاً في حد ذاتها، ونظرية النظام الكوكبي المطروحة هنا ترى أن الأداة الرئيسية في المجال السياسي هي طبقة رأسمالية عابرة للحدود القومية، بمعنى أن الشركات عابرة الحدود تقوم بإنتاج السلع مع جملة الخدمات الضرورية لتصنيع هذه السلع وبيعها، وتقوم الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود بإنتاج البيئة السياسية المناسبة لتسويق منتجات هذا البلد في بلد آخر.

أما النزعة الاستهلاكية الثقافية الأيديولوجية، تنتشر في الغالب عبر الشركات العابرة للحدود القومية من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية والإعلان، حيث تنتج هذه النزعة جملة من القيم والمواقف التي تتمخض عن الحاجة إلى المنتجات.

تستند هذه المقاربة على فكرة أن الرأسمالية تتغير نوعياً وتتحوّل من نظام دولي إلى نظام كوكبي، ولقد صنف سكلير المقاربات النظرية للعولمة إلى أربع رئيسية:

✓ **مقاربة النظم العالمية**: ينتقد سكلير منظري هذه المقاربة لغلبة توجهاتهم الاقتصادية.

✓ **مقاربة الثقافة الكوكبية**: يجعل أصحابها المتغير الثقافي في الصدارة قبل السياسي

والاقتصادي.

✓ مقارنة المجتمع الكوني: تناقش انحدار قوة الدولة القومية، وصعود المؤسسات عبر القومية والكوكبية.

✓ مقارنة الرأسمالية الكوكبية: يدافع عنها سكلير حيث يرى أن النظام العالمي قد تجاوز خلال السنوات الاخيرة وبفعل العولمة مفهوم الدولة القومية ليتحول نحو الكيانات متعددة القومية، حيث نجد أن الشركات متعددة الجنسية هي المحرك الرئيسي للممارسات الاقتصادية متعددة الجنسية، والطبقة الرأسمالية متعددة الجنسية هي المحرك الرئيس للممارسات السياسية متعددة الجنسية، كما أن المحرك الرئيس للمؤسسات الأيدولوجية الثقافية متعددة الجنسية يتمثل في الايديولوجية الثقافية للنزعة الاستهلاكية.¹

إذن يمكن القول أن مقاربات العولمة تصنف على اساس وجود فريقين:

• الليبيراليون: وهم أنصار العولمة، شعارهم " العولمة وجدت لتبقى " يمثلون مدرسة تصوغ أهدافها بشكل يتكيف مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، الدولية والاقليمية وتمثل لهم العولمة:

- اندماج عمليات الشراء والتصنيع بشكل يسمح لهم بالتسوق والتسويق العالميين، وهذا ما يؤدي إلى كفاءة اقتصادية كبيرة نتيجة انخفاض التكاليف.
- سيطرة أشخاص معينين على صناعات عالمية معينة.
- وجود شركات كبرى تسيطر عليها ثقافة عالمية وبنى فكرية واحدة.²

¹LesliSclair, competing conceptions of globalisation,fouenol of world– system research.

Vol 1999,pp. 149–157.

² بول كير كبرايد، العولمة والضغط الخارجية، ترجمة رياض الأبرش، مكتبة العبيكان الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص 33.

• **اليساريون:** ينتقدون ويعارضون نتائج العولمة، ويرون أنها لا يمكن مقاومتها، وإنما يجب الحد من استراتيجية الهيمنة التي تنتهجها والتي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات كما تبرز في جدلياتهم بعض المؤسسات الدولية كمنظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، كمؤسسات لتسعى علنا لتحقيق أهداف ايديولوجية تحت شعار الترويج الحر والحيادي للتنمية الاقتصادية والتجارة، رفض هؤلاء للعولمة بحجة:

- **العولمة نوع من عدم المساواة وتزيد من لا العدالة:** نقل الاستعمار والعولمة الثروة من الجنوب الى الشمال وبمرور الزمن أصبح 20% من سكان العالم يحصلون على نحو 83% من داخل العالم.

- **التنمية العالمية العولمة نوع من عدم المساواة وتزيد من لا العدالة:** نقل الاستعمار والعولمة الثروة من الجنوب الى الشمال وبمرور الزمن أصبح 20% من سكان العالم يحصلون على نحو 83% من داخل العالم.

- **التنمية العالمية ليست بالضرورة ذات مردود لكل إنسان:** تؤكد التقارير على مختلف الأصعدة أنه كلما زادت الدول الغنية غنى زادت الفقيرة فقرا وسوءا.

- **المؤسسات الدولية الرئيسية:** المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، تسعى لتكريس الاستعمار في ثوب جديد، من خلال اعتمادها على القروض.

ولقد صاغ اليساريون نظرية تعبر عن توجهاتهم، وتتناول مختلف القضايا المرتبطة بالعلاقة بين المركز والاطراف، هذه النظرية هي:

- **نظرية التبعية:** تفسر التخلف وعدم النمو في البلدان النامية من خلال التبعية للغرب الرأسمالي، حيث ترى أن التخلف وعدم النمو في البلدان النامية يعود الى الشروط لا المتكافئة للعلاقة بين هذه

البلدان وبين الغرب الرأسمالي وهي شروط تعمل على استمرار استنزاف الفائض من البلدان النامية، وعدم السماح بتراكمه في هذه البلدان وتتمثل مقولات هذه النظرية فيك

✓ يتواطأ رأسماليو الدول النامية مع رأسمالي المراكز العالمية الغربية لتحقيق مصالحهم المشتركة على حساب تطور الدول النامية وتقدمها، فهم يعملون على ربط السوق المحلية بالعالمية باستمرار ويعملون على عقلنة واقع التنمية لضمان الحصول على الدعم والتأييد الشعبي والسياسي لهذا الواقع.

✓ لا يؤدي وجود الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية إلى نمو هذه البلدان لان هذه الشركات العملاقة تقوم بتحويل أرباحها على مراكزها الأصلية في البلدان المتقدمة، وهي لا تستعير في البلدان النامية إلا نسبة ضئيلة من الأرباح التي تحصل عليها من البلدان النامية.

- هناك سقف للتنمية في البلدان النامية لا يمكن تجاوزه، وبالتالي فإن هذه البلدان حتى وإن استطاعت تحقيق درجة من النمو الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تصل مستوى البلدان الصناعية المتقدمة التي تعمل باستمرار على إبقاء البلدان النامية في وضع التابع حتى وإن تطلب ذلك استعمال المقاطعة الاقتصادية أو القوة العسكرية.¹

ثالثاً / التهديدات العالمية الجديدة وآثارها السلبية على التوازن الدولي:

هناك مجموعة من التهديدات أهمها:

1. التهديدات الاجتماعية والاقتصادية: يقود العولمة فاعلون اقتصاديون هم أساساً مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين ومدراء مؤسسات كبرى والذين مع مرور الوقت تحولوا إلى مجموعات مالية وأسهمت خارج مجال حدود دولها في تأسيس مؤسسات متعددة الجنسيات

¹ مجد الدين خمش، العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011، ص 193-194.

يمكنها تجاوز حدود الداخل والخارج والسيطرة على المجال الاقتصادي والمالي وهو ما يؤدي حتما إلى تركيز الثورة العالمية في يد أقلية، حيث يقدرها الأخصائيون في ما لا يزيد عن 15 شبكة عالمية هي التي تشكل الفاعل الحقيقي في مجال السيطرة على السوق العالمية، وهو ما ينتج عنه حتما تفاوت بين الدول والمجتمعات، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات إلى أن 5 دول هي: و.م. أ، اليابان، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا تتوزع فيما بينها 172 شركة من أصل 200 شركة من أكبر الشركات العالمية هي التي تسيطر على الاقتصاد العالمي.

والنتيجة من هذا تعميق الهوة بين شرائح المجتمع الواحد ليس فقط بين الطبقات، بل أيضا بين فئات الطبقة الواحدة وبين الأفراد داخل الفئة الواحدة، فعلى سبيل المثال فإن حاملي نفس الشهادة العلمية لا يحصلون على نفس الراتب ، إذن فمن النتائج المباشرة للعولمة تعميم الفقر وهو نتيجة حتمية لتعميق التفاوت، فالقاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج أكثر ما يمكن من السلع بأقل ما يمكن من العمل والذي يقود بصورة أو بأخرى إلى تسريح العمال والرفع من انتشار الفقر.

2. **التحديات السياسية:** إن الحواجز التي رفعتها العولمة أمام الشركات والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية لتمارس سلطتها أدى إلى إحلالها محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والإعلام، وبهذا تقلصت شؤون الدولة إلى شأن واحد تقريبا هو القيام بدور المراقب لنظام العولمة نفسه.

إن نقل الملكية للخواص في الداخل والخارج حول الدولة إلى جهاز لا يملك، ومن لا يملك لا يراقب ولا يؤجر والمراقبة أصبحت مستحيلة عمليا، فلم يعد للدولة خيار سوى تسهيل الاتصال لفائدة الشبكات العالمية.

أما السياسة الخارجية في نظام العولمة فتتولاها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات المجتمع الدولي وعلى رأسها مجلس الأمن.

3. **التحديات الثقافية:** تعد مخاطر العولمة على الهوية الثقافية مقدمة لمخاطر على الدولة الوطنية والاستقلال الوطني والثقافة الوطنية لأنها تمثل الأطراف للمركز الذي أنتج مفاهيم جديدة وفرضها على الأطراف، كحقوق الإنسان، وحقوق المرأة وحقوق الأقليات، فانتشر البحث عن الأقليات العرقية والطائفية من أجل إبراز الخصوصيات والهويات والتعدديات الثقافية للقضاء على وحدة الثقافة ووحدة الوطن ووحدة التاريخ.

*أثار أخرى للعولمة على حياتنا:

- تساعد النزعة الفردية التي تنتج للناس الإسهام بدور أكبر في تكوين أنفسهم وبناء هوياتهم بين الجماعات في إطار نظام عالمي جديد.

- خلفت العولمة تحولات عميقة في عالم العمل، فأنماط التجارة العالمية وأساليب الانتقال إلى اقتصاد المعرفة أثرت على أنماط الاستخدام والعمالة، حيث تقادمت الكثير من الصناعات التقليدية، وعلى العمال الصناعيين الذين لا يمتلكون المهارات الجديدة التي تؤهلهم لدخول عالم الاقتصاد القائم على المعرفة.

حتى الدول الراحية للعولمة لم تستطع أن تتخلص من ظاهرة البطالة بل ازدادت حدة، وهذا ما يؤكد اتساع نطاق وشمول التناقض بين العمل ورأس المال، ويتبين من خلال عمليات الاندماج بين الشركات ترابط التمركز في رأس المال مع زيادة البطالة وإلغاء الوظائف، كما تبين أن الحرية التي يتمتع بها رأس المال في التنقل والحركة تمنحه قدرة تفاوضية أكثر في الضغط على مستويات الأجور وشروط العمل.

الفساد والجريمة: ظهرت أخطار جديدة في ظل سياسات العولمة

- انتشار الإرهاب في مختلف دول العالم.
- تكاثر الأسلحة النووية وانتشار شبكات المافيا.
- تسريب المواد الغذائية الفاسدة إلى كل أنحاء العالم كفرض لحوم البقر المجنون مثلا على شعوب أوروبا.
- تجارة المخدرات.

زيادة الفوارق بين الطبقات: تعمق الثنائية الاجتماعية في مجتمعات العالم الثالث، فبعد أن كانت الفوارق مادية، أصبحت مادية وتكنولوجية بسبب استحواد الطبقات مرتفعة الدخل على الانجازات التكنولوجية عالية القيمة التي يصعب على الفقراء اقتناءها، كالانترنت والتليفون المحمول والحاسبات الالكترونية...، ويؤدي هذا في المستقبل الى زيادة وترسيخ التخلف في الطبقات الفقيرة وصعوبة تقليل الفوارق بين الطبقات العالية الدخل والفقيرة في المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي.

الطبقات العالية الدخل في الدول النامية هي طبقات مسرفة لا تدخر ولا تستثمر وتبدد فوائدها في مصارف استهلاكية لا يستفيد منها الجميع.

الاجابيات الاجتماعية:

- * حتمية التعامل اليقظ مع الواقع العالمي بكل مفرداته.
- * تقتضي السعي إلى التمييز والإلتقان وقبول التغيير
- * تسعى إلى ترويح وتبني الفكر المستقبلي بعيدا عن الفكر التقليدي التمسك بالماضي.

* هناك مشاكل إنسانية مشتركة لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية للدولة فلا بد من اشتراك جميع دول العالم في استراتيجية موحدة للسيطرة والقضاء على تلك المشاكل.

*تؤدي إلى الإسراع في عملية التطور الديمقراطي في العالم وإضعاف النظم المستبدة.

*ارتباط العولمة بالثورة العلمية والمعلوماتية إلى فتح آفاق معرفية لا متناهية أمام البشرية.

*أبرزت مكانا للمنافسة بين الكفاءات وساعدتهم على النجاح في الحياة العملية نتيجة تميزهم بمهاراتهم التي لم تتح لغيرهم.

السلبيات:

* الدول المتقدمة هي صانعة القرارات وموزع الأدوار.

* كونية المنافسة على أساس القدرة على الإبداع والابتكار.

القضية الثانية: الفقر في العالم

أولاً- مفهوم الفقر

ثانياً - مؤشرات ومعايير قياس الفقر.

ثالثاً - أسباب ظاهرة الفقر.

رابعاً - تفسير ظاهرة الفقر.

خامساً - آثار ظاهرة الفقر.

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا والتحديات التي تصدرت على مستوى العالم قائمة المشكلات الملحة التي جعلت المجتمع الدولي يدعو إلى مكافحتها، فأعلنت الأمم المتحدة عام 1996 "عاما دوليا للقضاء على الفقر" كما أعلنت "عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر 1996-2006".¹

وضمن هذا المنظور التفاؤلي، سارعت العديد من الدول إلى عقد الملتقيات والندوات لمكافحة الفقر والإقصاء، والقصد من ذلك هو إثارة الوعي ولفت الانتباه إلى خطورة الوضع، والقيام بدراسات جادة حول الاستراتيجيات الممكنة للنجاة منه والعمل خلال هذا القرن للتقليل من انتشاره، وفق أهداف التنمية العالمية.

أولاً- مفهوم الفقر:

ما الفقر؟ ومن الفقير؟ في الواقع يصعب وضع تعريف واحد محدد للفقر ذلك أن كلمة الفقر كلمة نسبية، واحتياجات الفرد نسبية، فقد عرف البعض الفقير بأنه الإنسان الذي لديه كمية قليلة من المال أو الإنسان ذو الدخل المحدود، والذي لا يفي دخله لتوفير احتياجاته.²

ولا يزال الجدل مستمرا حول مفهوم الفقر مثيرا قضيتين أساسيتين، تتعلق الأولى بأهمية المفهوم، والثانية بغموضه، نظرا لاستخدامه في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة،

¹اسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 7.

²سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط2، مطبعة النيل، القاهرة، مصر، 2002، ص

لذلك نجد تنوعاً في استخدام المؤشرات لتحديد هذه الظاهرة التي لخص ميلر مضامينها في الفقر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في آن واحد.¹

ويميل علماء الاجتماع والباحثون إلى انتهاج واحدة من مقاربتين لقضية الفقر: وذلك عن طريق تطبيق مفهومي "الفقر المطلق" و "الفقر النسبي"، ويرتبط مفهوم "الفقر النسبي" أساساً بفكرة العيش "الكفاف" أي الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها ليظل المرء على قيد الحياة في وضع صحي معقول.

وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي، والمأوى والكساء، فإذا توفرت هي فحسب يوصف المرء بأنه يعيش في حالة من الفقر، وينظر لمفهوم الفقر المطلق عادة باعتباره مفهوماً إنسانياً شاملاً لجميع البشر في كل زمان ومكان .

ويعتقد العديد من الباحثين أنه من الأنسب تطبيق مفهوم الفقير النسبي الذي يشير إلى معدل مستوى المعيشة في مجتمع ما.

أما أكثر مفاهيم الفقر شمولاً فهي تلك التي اعتمدها كتابات "أمارتيا سين" والتي نظر من خلالها إلى حياة الفرد باعتباره توليفة من المتغيرات تضم الأفعال والنشاطات وتفاوت هذه المتغيرات من جودة التغذية إلى أمور معقدة مثل احترام الذات والمساهمة في الحياة المدنية.

وفي إطار هذه المتضمنات فإن الفقر لا يعني بالضرورة انخفاضاً في الدخل أو تراجعاً في الحصول على الحاجات الأساسية فقط، ولكن يعني أيضاً القصور بالمتطلبات الإنسانية والنشاطات الوظيفية للفرد وحقوقه في المجتمع، وفي ظل هذا التعقيد يصعب إيجاد قياسات كمية دقيقة لهذه

¹ إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 189.

المتغيرات ولذا تم الاتفاق على معايير يسهل تحديدها وقياسها من الأوساط البيئية للفقير، وقد ارتبط بالتعريفات المذكورة العديد من المؤثرات التي تعتمد عليها الدراسات الاجتماعية، وذلك لقياس الفقر محليا أو لمقارنته الدولية.¹

ثانيا - مؤشرات ومعايير قياس الفقر:

إن مقاييس الفقر ليست موحدة بل تختلف باختلاف مستعمليها انطلاقا من اختلاف الفرضيات التي يستعملونها في تحديدهم لتلك المقاييس، فالكل يتفق على أن الفقر هو نوع من الحرمان لكن الاختلاف يكمن في درجة ذلك الحرمان وكيفية تحديده.

ويمكن القول أن معيار تحديد الفقر يختلف من بلد لآخر، اعتماد على تحديد المستوى الأدنى للمعيشة الذي يعتبر الفشل في الوصول إليه فقرا.²

تعتبر الولايات المتحدة من البلدان القليلة التي تتبنى ما يسمى "خط الفقر الرسمي"، بينما تنهج بلدان كثيرة، من بينها بريطانيا سبلا أخرى لتفسير معنى الفقر وتعريف الفئات الاجتماعية التي تواجهها، وتعتمد هذه البلدان على مؤشرات إحصائية مثل تقديم المنافع والمساعدات لتحديد مستويات الفقر، وقد درجت الدراسات المختلفة على إدخال الفئات ذات الدخل المتدني أو الذي يقل عن المنافع الضرورية المطلوبة في دائرة الفقر، وتشير المنافع التكميلية هذه إلى الدفعات النقدية

¹ سالم توفيق النجفي، المتضمنات لاقتصادية للأمن الغذائي والفقير في الوطن العربي، إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، 1999، ص ص 13-14.

² مولود قاسم نايت بلقاسم، مفهوم العدالة الاجتماعية، مجلة الأصالية الشهرية، العدد 32، السنة الخامسة، أفريل، 1976، ص 04.

التي تقدم لمن لا يتمكنون من بلوغ مستوى الكفاف بما لديهم من دخل، أما الذين يتراوح دخلهم بين 100% و 140 % من مستوى المنافع التكميلية فإنهم يعتبرون على "هامش الفقر".¹

ولا يمكن الحديث عن معيار واحد يقيس الفقر لكن يمكن ذكر بعض المحاولات التي تناولت الموضوع:

1- معيار الدخل والثروة: وهي المحاولة التي قام بها "معن خليل عمر" حيث حدد نعيارين هما الدخل والثروة.²

ويشير الدخل إلى كمية المال التي يحصل عليها الفرد من عمله سنويا، وتشير الثروة إلى مجموعة ما يملكه من عقارات وممتلكات شخصية وأسهم وسندات ونقد، وتكون دقة المعلومات عن دخل الفرد أوضح من معلومات مجموعة ثروته، بسبب معرفة الدولة لمداخل الأفراد أكثر من ثرواتهم، فيعكس ترتيب الأفراد حسب مداخلهم، كما أن توزيع الثروات بين السكان يسمح بوضع ترتيب رئيسي بين الأثرياء والفقراء.³

2- معيار الرفاهية والرفاهية: هناك من يقسم مناهج قياس الفقر إلى اتجاهين هما:⁴

- الاتجاه الأول: يسمى اتجاه الرفاهية ويعتمد أصحابه على استخدام معايير مالية في قياس الرفاهية مثل: دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر.

¹ أنتوني غيدنز، المرجع السابق، ص ص 374-375.

² معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشرق الأدنى، الأردن، 1998، ص 194.

³ Jean michelmorin, précis de sociologie, editions NATHAN, paris, 1996. P94

⁴ سلمان خان، الفقر مع التبعية الكل أصبح فقيرا www.islamonline.net 02/02/2000.

• الاتجاه الثاني: يدل على اتجاه اللارفاهية ويعني بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل : التغذية، الصحة والتعليم، ويركز على بعض القضايا منها سوى التغذية أو غياب الرعاية الصحية، أو الأمية، انطلاقاً من أنها تمثل نتاجاً مباشراً للفقر، وقد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم النامية في منتصف التسعينات، حيث لوحظ أن هناك ارتفاعاً في الدخل الفردي في بعض الدول وبالمقابل لم يحدث هنالك أي تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مثل التغذية والصحة وغيرها.

3- معيار الاستهلاك والدخل: يرى عبد الرزاق الفارس أن هناك العديد من المؤشرات مثل : نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيبه من الدخل القومي والتي تستعمل لتحديد وقياس الفقر المطلق، وهي حسب مقاييس كلية تبدو محايدة وموضوعية ينبغي ألا تخفي حقيقة أن الفقر هو بشكل أساسي "مفهوم معياري" "un concept normatif"، كما يرى أن أي تعريف إحصائي للفقر إنما يعكس مجموعة من القيم التي تضع الحد الأدنى لمستوى المعيشة في إطار اجتماعي- ثقافي محدد فترة زمنية محددة. ووفقاً لذلك هناك ثلاثة مناهج لقياس الفقر، منهج يعتمد على تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة، ومنهج يعتمد على الدخل الكلي لوحدة القياس سواء كانت الفرد أو الأسرة، أما المنهج الثالث فيعتمد على مستوى الرفاه الكلي ليس على الاستهلاك فقط وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى.¹

3-1- منهج الاستهلاك: يعتمد على احتساب تكاليف استهلاك بعض السلع المحددة ويحتوي أربعة مكونات على الأقل تدور جميعها حول حفظ البقاء الإنساني المحتمل وهناك من يطلق على هذا المقياس اسن "الحاجات الأساسية غير المشبعة".

¹ عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص

تعد الأسر التي تكون فيها واحدة أو أكثر من الحاجات الأساسية غير مشبعة من الأسر الفقيرة أو أفرادها فقراء.

3-2- منهج الدخل: يعتبر الدخل عند البعض الاختيار الطبيعي لقياس الفقر، فهو الذي يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الفرد أو العائلة ما يستهلكه وما لا يستهلكه ، والمشكلة بعد ذلك تكمن في وضع مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غيرهم وهو ما يرمز إليه بخط الفقر.

ويستدعي هذا المنهج تحديد مفهوم الدخل الذي سيتم استخدامه، ففي حين يستخدم البعض الدخل النقدي السنوي للعائلة، يستخدم البعض الآخر الدخل الجاري وليس الدخل طوال العمر، والدخل الفعلي وليس المحتمل، فهي طريقة تبني أساسا على معدل نصيب الفرد في الأسرة من الدخل، وتعد الأسر ذات المداخل البسيطة من الأسر الفقيرة، ويعد كل أفرادها فقراء ويطلق على هذه الطريقة حسب البعض "قياس خط الفقر"

4- مقارنة بين طريقتي الدخل والاستهلاك: يحدد عبد الرزاق الفارس ثلاث مبررات رئيسية

يقدمها أنصار طريقة الاستهلاك على طريقة الدخل وهي:

- أن الاستهلاك يقيس بشكل مباشر تدفق المدخلات التي تولد المنافع، أما الدخل فيقيس القدرة على شراء هذه المدخلات، ومن الطبيعي أن يتم التركي على ما تم استهلاكه فعليا..
- يتم قياس الدخل خلال فترات زمنية قد تكون أسبوعا وقد تمتد إلى شهر أو حتى سنة وخلال الفترة المحددة قد يكون دخل بعض الأفراد منخفضا لأسباب عشوائية كالمرض أو الجفاف أو انخفاض مؤقت في أسعار بعض السلع الزراعية أو المواد الطبيعية، أو لأسباب تتعلق بآثار دورة الحياة، كأن يكون الفرد صغيرا أو كبير السن.

• إن أغلب الأسعار قد تختلف بدرجة أساسية بين الأقاليم أو أن بعض السلع قد لا تتوفر عند الأسعار السائدة، مما يقود إلى تباين واضح في توزيع الدخل وتوزيع الاستهلاك ويوضح "جون فريدمان" أن معيار الدخل هو المعيار الموضوعي الأكثر استعمالاً في بعض الدراسات، إلا أنه معيار يخفي حقيقة أن اختيار خط الفقر للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، غير سياسي أصلاً، أين يكون لرفع خط الفقر أو خفضه بإضافة أو خصم دولارات أثره على عدد من تشملهم كل فئة، على أحقيتهم لأنواع معينة من مساعدات الدولة.¹

وهو الأمر الذي أثبتته "مايكل تشوسادوفسكي" عند حديثه عن منهجية البنك الدولي في تحديده للدولار الواحد كمعيار للفقر، مبيناً أن هناك مجموعات سكان يبلغ دخل الفرد فيها 2 أو 3 دولارات أو حتى 5 دولارات يومياً، ولكنها تظل فقيرة أي عاجزة عن الوفاء بالمصروفات الأساسية على الطعام واللباس، السكن والصحة والتعليم، وأن هذا التحديد -واحد دولار- بعيد كل البعد عن بحث أوضاع الحياة الحقيقية، ففي إطار البنك الدولي أصبح تقدير مؤشرات الفقر مجرد تمرين عدد لا غير.²

5- المعايير المزدوجة في القياس العلمي للفقر:

تطغى المعايير المزدوجة على عملية قياس الفقر، فمعيار البنك الدولي بمقدار - دولار في اليوم- ينطبق فقط على "الدول النامية" ولا يعترف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بوجود الفقر في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، وأكثر من هذا فإن مقياس دولار في اليوم يتناقض

¹ جون فريدمان، لإعادة التفكير في الفقر تحويل السلطة وحقوق المواطنين، المجلة الدولية للعلوم السياسية، عدد 148، مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو، 1996، ص 14.

² مايكل تشوسادوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، مطابع انترناشيونال بريس، و.م.لأ، 2000، ص 297.

أصول البحث الثابتة التي تستخدمها الحكومات الغربية والمنظمات الحكومية في تعريف الفقر في "البلدان المتطورة" وقياسه.

تعتمد طرق قياس الفقر في الغرب على المستويات الدنيا للنفقات المنزلية المطلوبة للإنفاق على الطعام واللباس والمسكن والصحة والتعليم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال حددت إدارة الضمان الاجتماعي في الستينات عتبة الفقر على أنها "تكلفة وجبة كافية بالحد الأدنى وتضرب هذه لتكلفة في 3 لتغطية النفقات الأخرى"، واستند هذا المقياس إلى إجماع واسع في الرأي داخل حكومة الو.م.أ وكانت عتبة الفقر لعائلة من أربعة أفراد (شخصين بالغين وطفين) في عام 1996 هي 11 دولار أمريكي في اليوم (مقارنة مع مقياس دولار في اليوم للبنك الدولي بالنسبة للدول النامية).

ثالثاً - أسباب ظاهرة الفقر:

حاول بعض علماء الاجتماع دراسة مشكلة الفقر وأرجعوا ذلك إلى عدة أسباب:

1- الأسباب البيولوجية: أرجع بعض مفكري القرن التاسع عشر الفقر إلى عوامل بيولوجية

وراثية، وزعموا أن الفقير يظل فقيراً لأنه لا يمتلك الخصائص الفيزيائية كالذكاء والكفاءة

البدنية التي تساعده على العمل وكسب المال.

ومع ظهور حركات الإصلاح مثل حركة "مارتن لوثر كينج" وعدلت القوانين والتشريعات

في أمريكا، وإلغاء قوانين التمييز العنصري، أصبح لكل مواطن أمريكي بغض النظر عن لونه أو

جنسه الحق في التعليم والعمل، وأثبتت الكثير من الدراسات الاجتماعية أنه إذا ما أثبتت الظروف

الاجتماعية المناسبة لأي فرد طبيعي فإنه يمكن التفوق والنجاح، والفقير ليس حكرًا على جنس دون الآخر.

2- الأسباب السياسية: نجد في هذا البعد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد، كما قد تؤثر الحروب على مستوى المعيشة وذلك بتأثيرها على النشاط الاقتصادي والموارد، ضف إلى أن بعض السياسات في بعض المجتمعات تكون السبب في ظهور الفقر نتيجة عدم المساواة في امتلاك الثروات والسلطة.

3- الأسباب الاقتصادية: ويتضح من هلال بعض الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على أفراد المجتمع:

- عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلاد أو المجتمع.
- كما أن التطورات الاقتصادية كالخصوصية والعولمة والتحويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحًا اقتصاديًا في بعض المجتمعات وإنما يعمق مشكلة الفقر.
- عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة وتحسين دخل المجتمع والأفراد.
- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات.

4- الأسباب الاجتماعية: من أهم الأسباب الاجتماعية لظهور الفقر:

- عدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل.
- ظهور النظام الطبقي والتمييز بين الطبقات يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.

- أسباب الفقر في العالم:

إن الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة ليس نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية كما كانت عليه الحال في فترات تاريخية سابقة، ففي الواقع حصلت عولمة الفقر خلال فترة تقدم تقني وعلمي سريعين.

إن إعادة الهيكلة ونقل الإنتاج إلى أماكن ذات عمالة رخيصة في العالم الثالث، كل ذلك ساعد على ارتفاع مستويات البطالة وعلى حدوث نقص كبير في دخل عمال المدن والمزارعين فهذا النظام الدولي الجديد يتغذى بالفقر البشري والعمالة الرخيصة، حيث ساهمت المعدلات العالمية للبطالة العامة في جميع البلدان المتطورة والنامية في هبوط الأجور الحقيقية وأصبحت البطالة دولية، وترافق هذا مع هجرة رؤوس الاموال من بلد إلى آخر في بحث مستمر عن مصادر عمالة أرخص، وحسب منظمة العمل الدولية OMT فإن البطالة المنتشرة في العالم تؤثر في الملايين من الناس أي في نحو ثلث القوة العاملة في العالم.

لم تعد أسواق العمل معزولة، فقد أقحم العمال في البلدان المختلفة في منافسة علنية بينهم انتقصت حقوق العمل، وتعمل البطالة العالمية عمل رافعة "تنظيم" تكاليف العمالة على المستوى العالمي، وتسهم المصادر الغريزة للعمالة الرخيصة في العالم (في الصين مثلا هناك فائض) وفي المعسكر الشرقي سابقا في هبوط الأجور في الدول المتطورة، وفي الحقيقة تأثرت جميع فئات القوى العاملة (بمن فيهم أصحاب المهارات العالمية والمهنيين والدارسين)، بينما تشجع المنافسة على وظائف الانقسامات الاجتماعية التي تستند إلى الفئة الاجتماعية، العرقية والجنس والعمر.

رابعاً: تفسير الفقر:

يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة للفقر بصورة عامة في مجموعتين من النظريات: ترى أولاهما أن الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى، بينما تعتقد المجموعة الثانية أن القوى الهيكلية والعوامل البنوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر وتعيد إنتاجه.

وأهم النظريات التي حاولت تقديم تفسير لظاهرة الفقر هي: مدخل ثقافة الفقر، مدخل الهامشية، المدخل الراديكالي، الاتجاه الماركسي ونظرية الحرمان الاجتماعي، وظهرت هذه النظريات في بداية السبعينات من القرن العشرين حيث كانت تدور حول فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية في البلدان النامية وتقديم تفسير لظاهرة الفقر وكيف يحاول الفقراء الاتجاه نحو تحسين معيشتهم اقتصادياً، باعتبار أنهم فئة معزولة غير مرغوب فيها في التنمية والمساهمة في تقدم المجتمع.

1 - ثقافة الفقر:

لقد استحوذ التفسير الثقافي للفقر على معظم الدراسات الاجتماعية التي تناقش الفقر، حيث حظي مفهوم "ثقافة الفقر" باهتمام كثير من علماء الاجتماع، وظهر هذا المفهوم لأول مرة في دراسة قام بها العالم الانثروبولوجي الأمريكي "أوسكار لويس" سنة 1961،¹ حيث أكد أن الفقر ليس نتيجة لنواحي التنشئة الاجتماعية للأطفال، وتنتقل عبر الأجيال، لأن الأطفال يدركون في سن مبكرة أن لا معنى للطموح أو التطلع إلى حياة أفضل، ويستعيضون عن ذلك بالاستسلام والتواكل والرضى بأوضاع الفقر والعوز.

¹ أنتوني غيدنز، المرجع السابق، ص ، ص 384-385.

واستنتج من خلال الدراسة التي قام بها على خمسة أسر فقيرة في كل من المكسيك وبورتوريكو مجموعة من السمات الخاصة بالفقراء كشعورهم بالتهميش والنقص والدونية وتبنيهم لنمط للحياة اليومية، كما أن تلك العائلات ترتفع فيها نسب الطلاق وهجرة العائل حيث تصبح المرأة هي المعيلة في تلك الأسر، كما أن الأفراد داخل هذه الأسر لا يشاركون في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، ويستخدمون البنوك والمستشفيات وما شابهها بشكل قليل.

كما يرى "لويس" ، أن الثقافة الفقر توجد في دول العالم الثالث أو الدول التي مازالت في مراحلها الأولى نحو التصنيع، وهي بالتالي ليست شائعة في الدول الرأسمالية المتقدمة، ولقد عارضه كل من عالم الاجتماع الأمريكي "ميشال هارينجتون" في كتابه "the other America" والعالم الانثروبولوجي "والتر ملير" حيث جادلوا إمكانية وجود ثقافة الفقر في المجتمعات المتقدمة صناعياً، فالطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكي لديها ثقافتها الخاصة وسماتها ، كالعيش فقط على الحاضر وعدم التخطيط للمستقبل والإيمان بالقدرية والحظ دون بذل الجهد للنجاح، وقد أرجعوا سبب هذه الثقافة إلى اقتصاد المهارات اللازمة التي تتطلبها الوظيفة والعمل، حيث استخدموا مفهوم ثقافة الفقر بمصطلحات اقتصادية ولم يتوسعوا في الجانب الثقافي وانتقاله من جيل لآخر، وإنما أكدوا على كيفية أن الاقتصاد والبناء الاجتماعي يحد من فرص الفقر وينتج ثقافة فقر لم يختاروها ولم يريدوها.

وفي سنة 1984 توسع عالم الاجتماع الأمريكي murray في أطروحة ثقافة الفقر معتقداً أن ثمة نوعين من الفقراء، فئة لا يد لها في فقرها مثل الأرملة والأيتام والعجزة، وفئة تنتمي إلى "ثقافة الاتكال والتبعية" وهم الذين يعتمدون اعتماداً شبه كلي على ما تقدمه الحكومة من معونات

ومساعدات ، وهم بالتالي يعزفون عن دخول سوق العمل.¹ وحسب هذا الرأي فإن دولة الرفاهية خلقت ثقافة فرعية تفوض الطموح الفردي والرغبة في التنمية الذاتية، إن الرفاهية قد تسببت في تآكل الحوافز لدى الناس للإقبال على العمل، وبدلاً من أن ينظروا إلى الأمام ويستشرفوا المستقبل، استكان هؤلاء وأصبحوا يستثمرون ما يصلهم من عطايا وصدقات.

2- الهامشية:

ركز أصحاب هذا الاتجاه على أن الهامشية مرتبطة بالنظام الاجتماعي التابع لدول المركز، وكذا على نقطة أساسية وهي قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بأشكالها المختلفة من قهر، استغلال، وحرمان، والتي تؤكد على معاناة الفئات الدنيا، فالهامشية مرتبطة بالأغلبية من السكان الذين يعيشون على هامش الحياة الاقتصادية، الثقافية والسياسية ولا يستفيدون من التنمية سواء من الناحية المادية أو المعنوية.²

وعلى الرغم مما نلمسه من تعدد المضامين المعطاة لهذا المفهوم، إلا أن الباحثين حينما يستخدمون مصطلح الهامشية يقصدون الإشارة إلى خصائص بنائية معينة، مثل عدم المشاركة في العملية الديمقراطية الحديثة (المحكات التي يستعملونها للدلالة على مدى المشاركة في هذه العملية: عضوية الجمعيات الطوعية والأحزاب السياسية، المشاركة في الانتخابات، التأثير على السياسة الوطنية) الدخل المنخفض، الإنتاج الضعيف، سكان المناطق المتخلفة ، عدم الاستفادة المادية والمعنوية من التنمية، الانتماء إلى ثقافتين دون الاندماج كلية في إحداهن، الوجود على هامش الاقتصاد، وهي خصائص أكدها أغلب من تصدى للهامشية.

¹ انتوني غيدنز، المرجع السابق، ص 384.

² اسماعيل قيرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص 5.

3- المدخل الراديكالي:

يمثل هذا المدخل أعمال مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع ممن اهتموا بالأنشطة الاقتصادية التي تمارسها الفئات والكتل الهامشية، كما اهتموا بالواقع المعيشي للفئات الطفيلية وهذا من أجل تغيير واقعا الذي دفعها إلى ممارسة العنف، كتغيير عن عدائها للمجتمع والنظام الرسمي المنتمية إليه.

ورغم أهمية ما قيل من طرف أنصار هذا المدخل إلا أن أدبيات الماركسية التي تناولت قضايا التنمية والتخلف، كانت الركيزة الأساسية لفهم التغييرات والتطورات المواكبة لكل التشكيلات، كما ركزت بشكل أساسي على الدور المهم للاستغلال الطبقي داخل الدول المتخلفة وتأثيره الحاسم في خلق التخلف والتفاوتات الطبقيّة الصارمة التي تتجسد في ظاهرة الفقر والأحياء المتخلفة والظلم الاجتماعي بشتى صورته.¹

4- الاتجاه الماركسي:

احتل الفكر الماركسي مكانة بارزة لفترة طويلة في مجال الدراسات السوسولوجية المعنية بواقع التنمية في الدول النامية، ذلك أن النظريات المحافظة ظلت تعاني من الضعف لفقدانها الشواهد الداعمة ولقوة التحليل ، وإغفال للصراع الطبقي واللامساواة في القوة وللتجارب التاريخية المتميزة للدول النامية.

وتمتاز الأدبيات الماركسية التي تتناول قضايا التنمية والتخلف بالتعددية، وبغض النظر عن اختلافها في معالجة هذه القضايا، إلا أن الأدبيات الجديدة تركز بشكل أساسي على الدور

¹ عبد الخالق، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986، ص 95.

المهم للاستغلال الطبقي داخل الدول المتخلفة وتأثيره الحاسم في خلق التخلف والتفاوتات الطبقيّة الصارخة التي تتجسد في ظاهرة الفقر والأحياء المتخلفة والظلم الاجتماعي بشتى صورته.

والتنمية من وجهة نظر الماركسية المحدثة شيء أكبر من مجرد النمو، فهي تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم.... الخ، بالإضافة إلى تقليل التفاوت الكبير في توزيع الثروة والدخل.

وإذا كان التناقض عند ماركس يتمثل في التناقض بين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وأخرى معدومة لا تملك الوسائل، فإن التناقض الاساسي لدى الماركسية المحدثة هو التناقض القائم بين الدول الاستعمارية وشعوب العالم النامي.

وهدف الاستعمار الجديد هو المحافظة على العلاقات الاقتصادية التي كانت وما تزال قائمة بين هذه الدول والعالم المتخلف، وتشجيع هذه الدول على اتباع الطريق الرأسمالي في التنمية والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة في البناء الاقتصادي القائم في هذه الدول وجعل الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام ثم سوقا للبضائع الجديدة الأجنبية، وجدير بالذكر أن تشجيع الاستثمارات الأجنبية والقروض التي تقدم إلى الدول المتخلفة إنما تخدم أهدافا استعمارية خالصة.

ويرى "غوندر فرانك" في تحليله لظاهرة الفقر والتخلف أنه إنتاجا للعلاقات الاقتصادية التاريخية بين الدول المتقدمة والمتخلفة، والفقر والتخلف هو عدم تدفق وانتقال رؤوس الأموال والمؤسسات والقيم من الدول المتقدمة، و"فرانك" يرى أنه لا يمكن إحداث تنمية بهذه الدول إلا

بالاستقلال وفك الارتباط بين معظم علاقات التدفق.¹ وجاء بعده من افريقيا من تبنى مفهوم التبعية وطريقتهما المثلى هي في قطع سلسلة التبعية وذلك باتباع الاشتراكية والاعتماد على الطبقة العاملة. وفي صياغته لنظرية عامة بين العالم الرأسمالي العالي التطور (المركز) والعالم الثالث (المحيط)، استخدم الاقتصادي المصري "سمير أمين" مفهومي المركز والتحوم "المحيط" استخداما خاصا وذلك برفعهما إلى مرتبة المفاهيم التفسيرية لواقع محدد وهو العالم الثالث، ويخلص في تحليله الطويل إلى أن مصير البشرية لن يتغير إل بتحرر العالم الثالث من كل نماذج النمو الحالية التي جربتها الدول المتخلفة، والاتجاه نحو بناء نماذج ذاتية، وعندئذ لن يتحرر العالم الثالث وحده، بل ستكون نهاية الرأسمالية والبداية الحقيقية لحضارة جديدة.²

5- نظرية الحرمان الاجتماعي:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سبب الفقر هو الحرمان الاجتماعي الذي يؤدي إلى العزل والتهميش، مما يخلف بعض الآثار على الأفراد والفئات الاجتماعية، ولخصت هذه النظرية الحرمان الاجتماعي في خطوط عريضة هي:³

- الفقر مرتبط بالبطالة والمواطنة.
- الفقر مرتبط بالأبعاد الاجتماعي.
- الحرمان الاجتماعي يتأثر بالسوق والحماية الاجتماعية.

¹ رابح كعباش، النظام السياسي والتحول الاجتماعي في الريف الجزائري، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2000، ص 223.

² محمود عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1988، ص 97.

³ صليحة مقاوسي، الفقر الحضري، أسبابه وأنماطه، دراسة ميدانية، بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع والتنمية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 15.

- الفقراء مرتبين في أسفل السلم الاجتماعي.
- عزل الفئات الفقيرة عن المشاركة في التنمية.
- أبعاد الفقراء والمحرومين من التمتع ولو جزئيا بحقوق الإنسانية.
- التهميش والعزل.
- عدم إعطاء فرصة للمشاركة للفئات الفقيرة في المؤسسات الاجتماعية والمهنية الكبرى في المجتمع.

خامسا - آثار ظاهرة الفقر:

يخلف الفقر آثارا عدة منها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية نذكر منها:¹

- البقاء في دائرة الحروب وانهايار المجتمع.
- انعدام أو تدني مستويات الدخل.
- انتشار البطالة.
- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية.
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.
- نقص وسوء التغذية ما يؤدي لانتشار الأمراض.
- تدني مستوى الإسكان.

¹ بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008،

- ظهور المشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسري وما يصاحبه من تسرب مدرسي وعمالة الأطفال.
- انتشار الجريمة الناتج عن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء والحصول على المال لسد حاجيات الأسرة.
- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.
- نقص القدرة والضعف الجزئي والكل عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري.

القضية الثالثة: من الهجرة العالمية إلى محاولة لفهم الهجرة غير الشرعية

أولاً: تعريف الهجرة.

ثانياً: أسباب الهجرة.

ثالثاً: أشكال الهجرة.

رابعاً: المحاولات النظرية لتفسير ظاهرة الهجرة.

خامساً: الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة ظاهرة ليست بالجديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزء من التكامل العالمي، وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم، وقد رأى كاستلز وميلر Castles Et Miller وهما من الباحثين في شؤون الهجرة العالمية، أن الهجرة وأنماطها تتميز في المستقبل القريب بخصائص أساسية أربعة:¹

- التسارع، حيث سترتفع أعداد المهاجرين عبر الحدود إلى مستويات غير مسبوقة.
- التنوع ، حيث سنقوم البلدان المضيفة بقبول أنواع مختلفة من المهاجرين خلافا لسياساتها السابقة التي تستقبل بموجبها فئات محددة مثل العمال واللاجئين وطالبي اللجوء.
- العولمة، حيث اتخذت الهجرة طابعا عالميا واتسعت مجالاتها لتشمل أعداد أكبر من الدول سواء منها المرسله أو المستقبله للمهاجرين.
- التأنيث، إذ أن أعداد النساء المهاجرات آخذة في التزايد خلافا لحركات الهجرة السابقة التي تشمل الرجال في أغلب الأحيان، ويرتبط نزايده هجرة النساء ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي تطرأ على سوق العمل العالمي، بما في ذلك تزايد الطلب على العاملات في البيوت وتوسع السياحة الجنسية.

أولا- تعريف الهجرة:

هي انتقال فيزيقي للأفراد أو الجماعات من منطقة عيش وإقامة دائمة اعتادوا عليها إلى منطقة أخرى بنية الاستمرار في المنطقة الجديدة فترة زمنية ليست قصيرة.

¹ أنتوني غيدمز، ترجمة فايز الصياغ، علم الاجتماع، المنظم العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص 335.

وتعرف أيضا على أنها ظاهرة اجتماعية تعني انتقال الفرد من مكان إقامته الأصلي إلى مكان آخر بقصد الإقامة فيه بغرض البحث عن العمل أو الأمن أو أغراض أخرى.

واستعمل لفظ هجرة في العلوم الاجتماعية للدلالة على تحركات جغرافية لأفراد أو جماعات. وقد حاولت الهيئة الدولية للهجرة وضع تعاريف دقيقة حتى تمكن المقارنة الإحصائية بين الهجرة إلى الداخل والهجرة إلى الخارج، وقد أوصت هيئة العمل الدولية على أن تشمل الهجرة الدائمة انتقال الفرد من دولة إلى أخرى ليقيم بها مدة تزيد عن شهر وتقل عن عام للقيام بمهمة أو شغل أو وظيفة.¹

كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوفر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد أو خارجه، وتتم الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم.²

وتعد الهجرة من أهم الظواهر التي رافقت الوجود الإنساني، وقد ساعدت الهجرات الأولى على انتشار الجنس البشري وتشكل المجتمعات والثقافات الإنسانية المختلفة، كما تعد مجالا للدراسات الإنسانية المختلفة لما يرافقها من انعكاسات ومشكلات مختلفة تترك آثارها على المهاجرين وفي مجتمعاتهم الأصلية والمجتمعات التي هاجروا إليها.

¹ نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، 1975، ص 629.

² عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، الحدث في المغرب العربي، ار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص، ص 105، 106.

ثانياً - أسباب الهجرة:

يعتقد العلامة ابن خلدون بأن هناك أسباباً متعددة للهجرة، فيقول صلى الله عليه وسلم في حديث سعد بن أبي وقاص عن مرض بمكة: "اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم، ومعناه أن يوقفهم بملازمة المدينة وعدم التحول عنها، وهنا يتحدث ابن خلدون عن السبب الديني الذي دفع المسلمين على الهجرة مع النبي ويضيف إلى ذلك أسباباً أخرى بقوله: " أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف بخلهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه ونشيط قبل الحاجي والكمالي".¹

وهنا يضع ابن خلدون سبباً للمجتمع الإنساني ألا وهو **العامل الاقتصادي** الذي يدفع الناس إلى التجمع في أماكن محددة لكسب العيش والاكتفاء بمستلزمات بسيطة للحياة.

وقد أدى الاقتصاد العالمي في العصر الحديث وما صاحبه من تدويل العمل ورأس المال إلى اتساع حركة السكان في جميع أرجاء الأرض واجتذاب العمال إلى مراكز المدن التي ازدهرت فيها النشاطات التجارية والاقتصادية.²

ويعتقد الكثير من الباحثين وعلماء الاجتماع من أمثال جليفرجنسون وديفيد هير على أن الهجرة بوجه عام تنتج من المناطق الضعيفة اقتصادياً إلى المناطق أو الدول الغنية، إذ يتمتع المهاجرون بفرص العمل الممنوحة لهم، فضلاً عن الجماعات التي تهاجر بدوافع دينية أو سياسية.³

¹ ابن خلدون، المقدمة، دار الرائد العربي، 1982، ص 120.

² نادر فرجاني، سعياً وراء الرزق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988، ص 30.

³ خضر زكريا وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الأهالي، دمشق، 1999، ص 49.

ويمكن القول بأن معظم الهجرات الحديثة تتم بدوافع وعوامل طارئة يصعب التغلب عليها من المواطن الأصلية للمهاجرين، خاصة فيما يتعلق بالحروب والاحتلال.

ثالثاً - أشكال الهجرة:

لقد وضعت العديد من التصنيفات للهجرة من خلال المكان والزمان والنوع، حيث قررت الأمم المتحدة بعد مناقشة الخبراء أن تعد الحركات التالية أنواعاً من الهجرة:¹

- 1- المسافرون غير السياح ورجال الأعمال والطلاب أو من يحملون جوازات مزورة.
- 2- المسافرون غير المقيمين على الحدود ويقتضي عملهم تخطي الحدود باستمرار.
- 3- المسافرون من غير اللاجئين أو الأشخاص الذي نقلوا لظروف قاهرة أو غيروا وطنهم، كما يعد المسافرون الذين يبحثون عن عمل بصفة مستديمة أو موسمية أو مؤقتة مهاجرين وتعد حركاتهم هجرة.

كما يقسم بعض العلماء التحركات الدولية إلى نوعين من الهجرة:

1- الهجرة الأولية.

2- الهجرة الثانوية.

ويقصد بالنوع الأول التوطن في جهات غير مأهولة بالسكان، ويقصد بالنوع الثاني الإقامة

بين المواطنين والاندماج فيهم والتكيف مع وسائل معيشتهم، ويقسم البعض الهجرة إلى :

1- داخلية: وتعني التحركات السكانية التي تحدث داخل حدود الدولة.

2- خارجية: وهي التحركات السكانية التي تحدث عبر الحدود الإقليمية.

¹نخبة من الأساتذة المصريين، المصدر السابق، ص 629.

ويفصف علماء الاجتماع الهجرة على أساس الحجم، الزمن والسبب، فمن حيث الحجم تم

تقسيمها على أساس:

1- هجرة فردية.

2- هجرة عائلية.

3- هجرة جماعية.

وتعني الهجرة الفردية، انتقال الأفراد بصورة منفردة من موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى،

أما العائلية فهي انتقال المهاجرين مع عوائلهم من موطنهم الأصلي إلى أماكن أخرى، أما الهجرات

الجماعية فهي التي تشترك فيها جماعة من الناس أفرادا وعوائل كالهجرات الناجمة عن الكوارث

الطبيعية والحروب، كما قسمت الهجرة على أساس الزمن إلى مؤقتة ودائمة.

• الهجرة الدولية ودوافعها:

لقد جرى الاعتراف عالميا بالحق في التنقل منذ أكثر من نصف قرن، حيث نص الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان في المادة 13 "لكل فرد الحق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته

داخل الدولة، ولكل فرد الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده وفي العودة إليه"، ووفقا لما جرت

الإشارة إليه في المؤتمر الدولي للسكان في عام 1994، أنه يمكن أن يكون للهجرة الدولية المنظمة

أثارا إيجابية على المجتمعات المهاجر منها والمجتمعات المهاجر إليه على حد سواء وبإمكان

الهجرة أيضا أن تيسر نقل المهارات وأن تسهم في إثراء الثقافات.

وتختلف دوافع وأسباب الهجرة الدولية اختلافا واضحا ومن هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- سوء حالة المهاجر في وطنه الأصلي ورغبته في تحسين حالته المعيشية وخاصة إذا كان مجتمعه يشكو من التضخم السكاني وسوء الأحوال الاقتصادية.
- الاضطهاد السياسي وانتشاء مظاهر الحكم في بعض الدول مما أدى إلى هجرة الأفراد إلى الخارج رغبة منهم في الحصول على الحريات التي قد تعذر الحصول عليها في أوطانهم، وقد ورد هذا السبب ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 14: "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد".
- قد تكون الهجرة لأسباب سياسية وأساليب استعمارية كهجرة الإيطاليين إلى ليبيا والفرنسيين إلى الجزائر.

رابعاً- المحاولات النظرية لتفسير ظاهرة الهجرة:

لقد احتكرت بعض الحقول المعرفية ظاهرة الهجرة، فاشتغلت عليها مثلاً الجغرافيا البشرية، وبعد ذلك الديمغرافيا التي كانت تقوم بما يمكن تسميته بالإحصاء الوصفي، بعدما اجتهد الجغرافيون في رصد توزيع المهاجرين سواء في مواطن الوصول أو الانطلاق، كما حاول اللسانيون الاشتغال على مدى احتفاظ المهاجرين بلغتهم الأصلية، وتناولت العلوم السياسية مسألة ظهور ما يمكن تسميته النخب السياسية المهاجرة.

أما فيما يخص المقاربة السوسيولوجية لظاهرة الهجرة "فإن عالم الاجتماع يسعى لإبراز الدوافع غير الاقتصادية للهجرة وموضعة هذه الظاهرة في إطار الكل الاجتماعي الذي توجد فيه... لقد بدأ علماء الاجتماع يهتمون بظاهرة هجرة السكان (خصوصاً الهجرة من البوادي إلى المدن) مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وذلك نظراً لاتساع هذه الظاهرة وما بدأ ينجم عنها من مشاكل اجتماعية (أزمة السكن، التضخم الحضري، الاندماج، الانحراف....)، ولقد كانت هذه

المشاكل مرتبطة بمتطلبات ظهور وانتشار الظاهرة الصناعية، وما بدأ يتطلبه المجتمع الصناعي الناشئ من يد عاملة عجزت المراكز الحضرية القديمة عن توفيرها.¹

ولقد حاولت مختلف هذه المناهل وصف وتفسير الظاهرة من جوانبها وتحقق التراكم المعرفي الذي يسمح ببناء نظرية تفسيرية أو قوانين عامة أو نماذج تفسيرية وهنا لا بد من التطرق إلى حقلين شهيرين في دراسة سوسيلوجيا الوفود باعتبارها من الفضاءات الدولية المستقطبة للهجرات، وسنبداً بالمدرسة الأمريكية باعتبارها أول من اهتم بدراسة هذا المجال.

• **التقليد الأنجلوسكسوني:** تعتبر و.م.أ بلد الهجرة الوافدة بامتياز إذ أن أغلب سكانه من المهاجرين "حيث أن الاختلافات الإثنية والثقافية والعرقية لدى المهاجرين/ المواطنين أفرزت مجموعة من المشاكل والأزمات والاختلال في البنية الاجتماعية خصوصاً بين "الإثنيات والعرقيات" وبناء على ذلك ظهرت الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل سوسيلوجي أهمها الدراسة التي قام بها myrdal et tocville لمشاكل السود في الو.م.أ.²

• **التقليد الفرنكوفوني:** هو اتجاه نظري وامبريقي مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشاب المهاجر الوافد إليها.

ومن هذا المنطلق تم اعتماد بعض المقاربات السوسيلوجية، والسيكولوجية للتعامل مع هؤلاء درءاً للمشاكل، فتم اللجوء إلى عملية التكيف³ لحل لبعض المشاكل أي تكيف المهاجر ذو

¹ عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيلوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيلوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، 2015، ص ص، 114-115.

² Andrea rea, maryse IRIPIER, sociologie de l'immigration la découverte, 2003.

³ibid

الخصائص المختلفة والتقليدية في المجتمع الفرنسي بعد الاطلاع على منطقتة الأصلية وسبب هجرته ثم وظيفته الاجتماعية الممكنة (فيما سيفيد المجتمع الفرنسي) أي يتم إكسابه مجموعة من الخصائص المميزة للحياة في المجتمعات الصناعية كالالتزام بالوقت والمرونة في التعامل الحرفي مع الآلات المرتبطة بالمصانع تبعا للمنهج التaylorي.

وأمام تزايد حدة التباينات الاجتماعية والتنوعات في المورفولوجيا الاجتماعية وما أفرزته من مشاكل كالتهميش والإقصاء، والذي يعتبر ظهور أحياء الغيتو والممارسات المتطرفة شكلا من أشكال الرد على هذا التهميش.

هذه الوضعية دفعت بالمهتمين بمجال الهجرة إلى مطالب ذوي القرار بالتراجع عن سياسة التكيف ونهج مقارنة إدماجية تختزل التباينات وتدمجها في الثقافة الفرنسية، وانطلاقا من ثمانينات القرن الماضي تطور استعمال مفهوم الاندماج وأصبح عنصرا أساسيا في الخطاب السوسيو سياسي عوض التكيف، لكن هذه المقاربة لم تتجو من الانتقاد لما تسببه من تضيق على المواطنين الأصليين خصوصا في مجال الدعم والرعاية الاجتماعية.¹

إذن حاولت كلا المدرستين إيجاد إجابات علمية لمشاكل الهجرة الوافدة (sociologie de l'immigration)* تبعا للخصوصية الظرفية التي تعيشها مكونة بذلك إرث كمي وكيفي حدا بالبعض إلى استخدامه كأساق مكونة لنظرية تفسيرية شاملة كمحاولة عرفت الكثير من الانتقادات، ويعتبر رفرنستين REVENSTEIN أول من حاول القيام بتحليل علمي للمعطيات الإحصائية

¹Op-cit.

*سوسيولوجيا الهجرة النازحة: la sociologie d'immigration فرع من فروع سوسيولوجيا الهجرات، يهتم بدراسة فعل الهجرة من زاوية منطقة الانطلاق، مبدئيا يدرس هذا العلم فعل الهجرة ، أسبابها ومظاهرها

المتعلقة بالهجرات وجاء بمجموعة من المفاهيم لازالت تستعمل إلى اليوم في السوسيولوجيا كمفهوم "الجذب" و "الطرد".

ومع تعقد ظاهرة الهجرة أصبح الحديث عن نظرية تفسيرية في هذا المجال مطلباً أكاديمياً ملحا مع العلم أنه تم إدراك- ومنذ البداية- استحالة إرساء إطار نظري مفسر وشامل لمجال دينامي كالهجرة، فخصوصية الظواهر الاجتماعية وتميزها يمنع القيام بنظريات ثابتة وشاملة على غرار نظريات العلوم الطبيعية، وفي هذه المسألة يقول René DUCHAC في خاتمة كتابه "سوسيولوجيا الهجرات في الو. م.أ": "إذا كنا نقصد بكلمة نظرية بناء مفهوم نسقي بحيث يمكننا أن ندرج فيه كل حركة هجرية يمكن ملاحظتها وأن تضبط في نفس الوقت كل محددات ودوافع ومراحل هذه الحركة والتنبؤ بنتائجها، فمن الواضح أن نظرية مثل هذه غير موجودة بعد في هذا الفرع من السوسيولوجيا".¹

إن غياب إمكانية قيام نظرية في هذا المجال لا يلغي اللجوء إلى نماذج تفسيرية أو ما أسماه ميرتون النظريات المتوسطة، وقد أَلح DUCHAC على أهمية استخدام النماذج التفسيرية عوض النظريات الكلية بقوله: "إن النظرية هي أكثر ابتعاداً عن معالجة الحالات الخاصة لأنها أقل تلاءماً معها، ولأنه من الصعب إخضاع نظرية عامة للمراقبة الميدانية، بينما النموذج باعتباره أداة للمعرفة لا يكون قابلاً للاستعمال إلا بقدر ما يكون قابلاً للخضوع لتلك المراقبة".

ويمكن تلخيص النماذج التفسيرية لفعل الهجرة في ثلاث اتجاهات:

¹ Mohamed boudoudou, pour une sociologie de la science de l'émigration/ immigration marocaine à l'étranger, ir les sciences humaines et sociales au Maroc, étude et argument, université Mohamed V souissi, institut univ de la recherche scientifique, Rabat, 1998, p64.

1- **الاتجاه الوضعي:** إن الأفراد في هذا التصور يستجيبون لمتطلبات مجتمعهم على اعتبار

أن فعل الهجرة امتثال الفرد لمجتمع، ولقد وضع دور كايم هذا قائلاً: "إننا لا نملك اختيار شكل منازلنا، كما لا نملك اختيار ملابسنا، إن كلاهما مفروض علينا بنفس الشكل، إن طرق التنقل تحدد بشكل إجباري الاتجاه الذي تسير فيه الهجرات الدراخلية والمبادلات، وحتى حجم هذه المبادلات والهجرات."

إن الموقف الوظيفي يجعل من الهجرة فعل اجتماعي لا يفعله الفرد انطلاقاً من اختياراته وأفكاره، بل هو امتثالي لا يسع الفاعل إلا القيام به.

2- **الموقف المادي التاريخي:** ينطلق هذا الموقف في تفسير عملية الهجرة من خلال مقارنة

التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج "بحيث أن هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى، ولذلك تنطلق اليد العاملة تطلعا للحصول على أجر أحسن".

لقد وجه ماركس اهتماماً بارزاً للمجتمع يتساءل كيف يوجد قهر وظلم وفقير يجبر الأفراد على ترك مجتمعاتهم والانتقال إلى مجتمعات أخرى، وترى أن الدول الغربية الصناعية الرأسمالية هي تفشي الفقر وهذا التوزيع اللامتوازن في الخيرات مما يؤدي بالموارد البشرية لمجتمعات الانطلاقة إلى الهدر واستفادة الدول المستقبلية منها كسواعد تزيد من قوة الإنتاج، ومنه تمثل الهجرة نوعاً من الاستغلال الذي تمارسه الدول الصناعية غير عملية التحفيز وتشجيع الأفراد على الهجرة من أجل تحريك عملية الإنتاج وأيضاً أشكال القهر التي تسببها للبلدان غير الصناعية من أجل ضمان تبعيتها.

3- **الهجرة كرد فعل فردي:** يعتبر الانتقال من الهجرة الجماعية إلى الهجرة الفردية من

الخصائص المعاصرة للظاهرة، هذا التحول البنوي الذي يستدعي إعادة النظر في طرق

التعامل مع الظاهرة على المستوى النظري والكشفي، لأن هجرة مجموعات بشرية من نقطة إلى نقطة تسمح لنا باستنباط مجموعة من العوامل المشتركة التي تنعكس في تنقلهم، لكن عندما نتحدث عن هجرة فرد إلى مكان ما فنحن أمام منطق مغاير للتعامل والتفسير.

من المتعارف عليه أن الأفراد ميالون إلى الاستقرار بحكم التنشئة الاجتماعية، لكن يميل بعض الأفراد ذوو خصائص معينة إلى ترك هذا المجتمع إلى مجتمع آخر، وقد تم تفسير هذا على أنه ضعف أو فشل في التنشئة الاجتماعية وربما انحراف، ومن هنا تتضح جوانب القصور في هذا الاتجاه نظرا للاهتمام بالجانب الاجتماعي وتأثيره على الأفراد وتغييب رأي الأفراد باعتبارهم فاعل في هذه العملية، كذلك لا تمثل الهجرة قطيعة مع المجتمع الأصلي، ولا فعلا انحرافيا أو تنكريا للجماعة الأصل، وهو ما حاولت السوسيولوجيا التفهيمية تفسيره لما لها من مرونة في فهم الفعل الاجتماعي الذاتي، والفاعل الاجتماعي عند ماكس فيبر هو وحدة التحليل وهو الشخص الفاعل وهو يدعو إلى اختزال كل المفهومات الأخرى مثل الدولة أو المجتمع أو النظام الاقتصادي إلى أفعال الأفراد المشتركين في هذا النشاط، وبالتالي على السوسيولوجي أن يضع نفسه في مقام الشخص المهاجر لفهم سلوكه الذاتي والدوافع والغايات التي تفسر هذا السلوك.

• ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد:

أحدثت دراسة ظاهرة الهجرة عند عبد المالك الصياد، عالم الاجتماع الجزائري تغيرا كبيرا في أحداث ووسائل التحليل التي كانت محكومة بنظرة أحادية، أي تحليل ظاهرة الهجرة من وجهة نظر مجتمع الاستقبال وحده.

مقابل مصطلح الهجرة استعمل مصطلحين هما *émigration* و *immigration*، حيث يمكن ترجمة الأول إلى الهجرة وتعني الانتقال من البلد الأصلي نحو بلد آخر، والثاني إلى

مصطلح الغربية، وتعني التواجد والعيش في بلد الاستقبال، فيكون المتنقل مهاجرا من بلده الأصلي ليصبح مغتربا في بلد مستقبل له.

لقد أحدث عبد المالك صياد قطيعة مع الدراسة السابقة التي كانت تتناول الظاهرة تناولا أحاديا قائما على تركيز إثني لا يؤدي إلى دراسة سطحية جزئية لها: "كل دراسة للهجرة تتجاهل الظروف الأصلية للمهاجرين ستحكم على نفسها بأنها لا تعطي في الوقت نفسه لظاهرة الهجرة إلا رؤية جزئية وقائمة على تمركز عرقي".¹

استبدل عبد المالك صياد هذه الدراسة الأحادية المتحيزة بدراسة ثنائية تناول مسار المهجرين من بلدهم الأصلي إلى بلد الاستقبال وداخله أيضا انطلاقا مما يحملون من إرث ثقافي وما يجدونه أمامهم من ثقافة مختلفة ومغايرة: "تعتبر الغربية موضوعا مشوها، يجب أن نعرف الهجرة، يجب أن يكون لدينا اهتمام بالهجرة ودراستها، حتى نتذكر أن كل مغترب هنا هو مهاجر من مكان ما من هناك، حتى نتمكن من إعادة تركيب طرفي أو وجهي الظاهرة نفسها حتى نحاول إعادة بناء الموضوع في كليته".²

ارتبطت الدراسات التي قام بها عبد المالك صياد والتحليلات التي أعطاها للظاهرة هجرة الجزائريين إلى فرنسا بالسياق التاريخي للجزائر في علاقته بالوضع الاستعماري.

¹SAYAD, A. La double absence, (1999), paris, du seuil, p 56.

²SAYAD.A, histoire et recherche identitaire, suivie d'un entretien avec hassanarfaoui, par (...)

خامسا: الهجرة غير الشرعية:

ترتبط عادة بالعصر الحديث، فهي ظاهرة بدأت منذ ستينات القرن الماضي، لم تكن تشكل جريمة في الدول الأوروبية في بداية الثلاثينات إلى أواخر الستينات نظرا لحاجة هذه المجتمعات للأيدي العاملة، ومع أوائل السبعينات ، شعرت الدول الأوروبية، نسبيا بالافتقار من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الظاهرة، وفيما بعد أصبح وجود المهاجرين على أراضيها بشكل مخاطرة كبيرة مما استوجب سن قوانين تقلل دخولهم إلى أراضيها لما يشكله تواجدهم من خطر على أمنها واستقرارها وتجسد ذلك أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وترسخ بشكل كبير عقب الثورات العربية وما سببته من مشاكل سياسية كبيرة وكثرة اللاجئين في كل الدول الغربية والأوروبية فرارا من الاضطرابات في الدول العربية والافريقية.

• تعريف الهجرة غير الشرعية:

هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة أيضا التي تتم سرا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية.

تعد الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي انتشرت بكثافة في الآونة الأخيرة وباتت تؤرق المجتمع الدولي، إذ أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، أو في الدول الأقل تقدما كدول بآسيا كدول بالخليج ودول المشرق العربي، وفي دول أمريكا اللاتينية، إذ أصبحت دولا كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة لها، حتى الظاهرة تطال إفريقيا، إذ أن الحدود الموروثة

التي أسفر عنها الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبايل المجاورة حواجز عازلة ولكنهم يخترقون تلك الحدود وخاصة في بعض الدول كساحل العاج وجنوب إفريقيا ونيجيريا.¹

وتمثل الطريقة التي يهاجر بها المهاجر السري وكذلك وضعه صعوبة في تحديد حجم الهجرة غير المنظمة، وتتباين صنوف المهاجرين على النحو التالي:

1- أشخاص يدخلون دون استقبال بطريقة قانونية، ويمتلكون في الدول المهاجر إليها بعد انقضاء مدة الإقامة.

2- أشخاص يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال الإقامة القانونية المسموح بها.

• أسباب الهجرة غير الشرعية:

تتنوع من السياسي، الاقتصادي، إلى الاجتماعي الثقافي، ويمكن اعتبارها كالتالي:

1- **العامل الاقتصادي:** حيث تتسع رقعة الفقر والبطالة في مجتمعات جنوب المتوسط وإفريقيا وتبدو بعض الدول عاجزة عن تلبية احتياجات وطموحات شريحة من الشباب تخرجت من الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، ولم تستوعبها سوق العمل، ويبدو طريقها شبه مسدود في تكوين حياة طبيعية لائقة، لاسيما مع غياب مشروعات حقيقية للتنمية ووجود خلل في توزيع الثروة.

2- **العامل السياسي:** حيث الاضطرابات التي تضرب الكثير من دول جنوب المتوسط وإفريقيا، جراء الصراع على السلطة من جانب، ومحاولة بعض قطاعات المجتمع التفرد على الأوضاع الظالمة من جانب آخر، وكل هذا بسبب عدم اكتمال إنتاج الدولة المدنية

¹حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة، الضرورة والحاجة، الموقع الإلكتروني: www.bibliodroite.com، ص

الحديثة التي التي ترتب سبلا طوعية لانتقال السلطة، وتضمن التمثيل السياسي لمصالح الفئات والشرائح الاجتماعية كافة، وتصور الحريات العامة في التفكير والتعبير والتدبير، وفي المقابل يدرك المهاجرون أنهم ذاهبون إلى بلدان إن وجدوا فيها موطناً قدم ستتغير حياتهم كلية.

3- **العامل الاجتماعي:** يرتبط بالتهميش المستمر وظاهرة تريفيف المدينة، أو قارة أخرى بانسياب حكايات مثيرة وأسطورية حول عملية الهجرة وما يترتب عنها، لاسيما أن هناك قصص نجاح فعلية، يتم تداولها على نطاق واسع، سواء بالطرق التقليدية أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وطالما يجذب الشباب الراغب في الهجرة إلى قصة نجاح واحدة لمهاجر ويزيرون عمدا قصص فشل لا تحصى، انتهت بمآيس.

4- **العامل النفسي:** لا يمكن إنكار دور هذا العامل حيث يلعب سماسة الهجرة عليه، حيث يضيف بعض الشباب بطبيعة الحياة في بلدانهم، في ظل امتلاكهم بشعورهم أنهم يستحقون أكثر مما هم عليه، وينظرون إلى مستقبل بلدانهم بتشاؤم مفرط، ينسحب على نظرتهم إلى الآتي في حياتهم الخاصة.

5- **عامل الاتصالات والإعلام الجديدة:** حولت هذه الثورة العالم إلى غرفة صغيرة، وجعلت قطاعات عريضة من شباب دول العالم الثالث على دراسة بأنماط العيش في المجتمعات المتقدمة ويقارنونها بما يكابدونه في بلدانهم ومن ثم تتزايد داخلهم الرغبة في الهجرة لاسيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا من إفريقيا، وكذلك ما ما يعله الراغبون في الهجرة عن ظاهرة تناقص السكان في القارة العجوز، ووجود أعمال هامشية في الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات لا يقبل عليها الأوروبيون، وتبقى فرصا متاحة أماما المهاجرين.

6- القيود الصارمة على الهجرة الشرعية واللجوء: القوانين الأوروبية جعلت بعض الشباب

يسلكون الطريق السري للوصول إلى أرض أوروبا بأي شكل من الأشكال، كما أن بعض

الأوروبيين من أرباب العمل باتوا يفضلون المهاجرين غير الشرعيين، فأجورهم زهيدة

وأعمالهم مؤقتة لا تتطلب ضمانات ولا تأمينات ولا ما تفرضه عقود العمل من التزامات.¹

7- عامل الترغيب والدعاية للهجرة غير الشرعية: تتواجد اليوم شبكات عديدة تقوم بالدعاية

لها والترغيب فيها، وتستثمر فيها الكثير، معولة على العائد منها، مادام الطلب عليها لا

ينقطع.

8- فائض القيمة التاريخي: حيث تراكمت الثروات في أوروبا جراء نهب العالم الثالث خلال

الحقبة الاستعمارية، فيما تحارب الدول الصناعية المتقدمة أي برامج تنمية حقيقية في

البلدان النامية والفقيرة حتى تظل سوقا رائجة لمختلف منتجاتها، ولعل العبارة التي ذكرها

العالم الفرنسي المتخصص في الدراسات السكانية "ألفريد صوفي" تلخص الأمر، حيث قال

بشأن ظاهرة غير الشرعية: "إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإنما يرحل البشر

حيث توجد الثروات".

9- أسباب أمنية: ومن أهمها:

- ضعف دور السلطة الرسمية والأجهزة الأمنية في ضبط الأمن في الدولة الطاردة، مما يدفع

إلى التسلل من أجل أن يحمي المتسلل نفسه وذويه، ومن الطبيعي أن يختار المهاجر غير

الشرعي دولة تتمتع بمستوى أمن عالي ليتسلل إليها.

¹الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، دراسة حول الهجرة غير الشرعية في

الجزائر، بحث مقدم بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المملكة العربية السعودية، نوفمبر، 2010، ص

ويأتي عدم الاستقرار السياسي الذي ساد في عدد من الدول سواء العربية أو الافريقية ليكون عنصرا آخر وراء تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تفر أعداد كبيرة من المواطنين من بلدانهم بحثا عن الاستقرار وحياة أفضل قد تتحقق في الدول الأوروبية.

• آثار الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الآثار السياسية في مقدمة الآثار التي أصبحت تمثل هاجسا مقلقا لكافة الدول، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغوص، وخارج الأطر القانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص، تؤثر على العلاقات السياسية.

تشكل إذن الهجرة غير الشرعية عبئا ثقيلا على دول المصدر وعلى دول العبور ودول الوصول متمثلا في ما يتطلب ذلك من موارد مالية وبشرية أو بما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.¹

إن تدفق آلاف الأفراد بطرق غير شرعية متخذة عدة طرق وأساليب للحايل على القانون والسلطات السياسية والأمنية، يمكن أن يكونوا مصدرا حقيقيا لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور، وأداة سلبية للأمن الوطني، وسبيلة لتهديد الاستقرار، كما يمكن أن تكون وسيلة يسهل توظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية، مما يؤدي إلى دفع العلاقة بين دول المنطقة إلى حالة من التوتر، وتبادل الاتهامات بشأن التهاون في التعامل مع هذه الظاهرة.

¹حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة، الضرورة والحاجة، مرجع سابق، ص8.

وتوجد العديد من الشواهد التي تؤكد الآثار السياسية، وما أنتجته من توترات سياسية بين دول القارة الافريقية بسبب الهجرة، ففي أوائل عام 1979 طردت تشاد عدة آلاف من مواطني دولة بنين بدعوى أنهم وفدوا بطرق غير مشروعة، ولا يمثلون للقانون، وقبله وفي عام 1968 كانت سيرايون قد طردت بعض الرعايا من غانا بدعوى أنهم يحرمون المواطنين من عمليات الصيد، ولا يدفعون الضرائب، وأنهم يسكنون في مساكن سيئة تؤثر على الحركة السياحية.

• محاولة الوعي بالظاهرة:

تجد الهجرة مبرراتها في أسباب بعضه مرتبط بنزعة الإنسان الفطرية نحو الحركة والتنقل من أجل الظفر بمحيط مناسب وظروف مواتية للعيش الكريم.

ولقد كفلت عديد المواثيق الدولية والداستير الوطنية هذا الحق في التنقل من مكان إلى آخر للإقامة أو العمل أو النزهة أو الفسحة، كما حرمت بعض القوانين التصرف الهادف إلى تجميد هذه الحركة بمنع الأشخاص من المغادرة إلى خارج الوطن أو العودة إليه.

كما أنه لا يخفي على أحد حاجة المجتمعات المتقدمة اقتصاديا إلى اليد العاملة الوافدة لسبيين على الأقل:

- أن مواطنيها يستتكون عن ممارسة بعض أصناف الأعمال التي تعتبر مهينة في نظرهم وماسة باعتبارهم مثل العمل لفائدة الغير في مجالات الفلاحة والبناء، وحتى بعض الأعمال المرتبطة بالأنشطة الفندقية السياحة.
- أن اليد العاملة الوطنية غير متوفرة بالعدد المطلوب في بعض الأنشطة.

على أن دول القبول تعتمد غالبا سياسات مخططة في طريقه التعاطي مع العمالة الوافدة من خلال ضبط الاحتياجات الوطنية لها حسب القطاعات ونوعية وطبيعة الأنشطة.

وتجدر الإشارة إلى أن سياسات تشغيل اليد العاملة الوافدة تأخذ بعين الاعتبار أيضا أبعاد أخرى قد تبدو بعيدة عن المقتضيات الاقتصادية بعضها سياسي وبعضها حضاري وبعضها الآخر ديني، بحيث يفضل بعض المهاجرين على غيرهم، ومثال ذلك أن دول الاتحاد الأوروبي فتحت حدودها للمهاجرين من أوروبا الشرقية بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية نظرا لوحدة الدم والجغرافيا والتاريخ والحضارة.

وتبعاً لذلك فإن التعاطي مع ملف الهجرة عموماً والهجرة السرية خصوصاً تغلب عليه المعالجات الأمنية الردعية سواء على مستوى القوانين أو الاتفاقيات الدولية، والحال أنه توجد مساحة أخرى مهمة وهي مساحة معالجة ظاهرة الهجرة السرية من منظور أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن ملف الهجرة السرية وغيره من الملفات الساخنة الأخرى يشهد على فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية.

• استشراف قضية الهجرة السرية:

إن حل مشاكل الهجرة السرية ربما يمر حتماً عبر إعادة النظر وبشكل جذري في واقع العلاقات بين المجموعات والقوى بخلفية مغايرة تتفتح عمودياً وأفقياً على ثقافة حقوق الإنسان بما هي حقوق موضوعية مرتبطة بالنوع البشري:

- إعادة النظر في العلاقة بين الشمال والجنوب بالقدر الذي يحد من سيطرة الأول على مدخرات الثاني وقراراته السياسي، مع ما يقتضيه ذلك من تحمل لدول الشمال مسؤولية المشاركة في تبعية الجنوب للأسباب التي سبق ذكرها.
- توخي دول الجنوب جملة من الإصلاحات الجوهرية فيما له علاقة بالحرية العامة والفردية، وتوخي برامج تنموية تستثمر فيها المدخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية، ذلك أنه لا مجال للتنمية في أوضاع غير مستقرة سياسيا واجتماعيا.¹
- ومن مقتضيات هذه التنمية أن يقع استثمار للرأس المال الوطني داخل الحدود الجغرافية للوطن المعني، فدول الجنوب شهدت استنزافا آخر يتمثل في هجرة الرأسمال الوطني خارج الحدود لاستثماره في دول الشمال.
- تكوين تجمعات اقليمية حقيقية مهمتها السهر على التكامل الاقتصادي والتنموي وفي مجال الحرية بين الدول المعنية.

¹ حمدي شعبان، المرجع السابق، ص ص، 9-10.

القضية الرابعة: البيئة ومشكلاتها في العالم

أولاً: مفهوم البيئة ومكوناتها

ثانياً: علاقة الإنسان بالبيئة والنظريات المفسرة لها.

ثالثاً: مصادر التهديد والخطر البيئي.

ظلت الطبيعة، بما فيها من موارد هي التي تمارس الاثر الاكبر في الحياة البشرية حتى عهد الثورة الصناعية وبدايات المجتمعات الحديثة، إذ بدأ الاثر الانساني يتجلى بصورة أوضح على العالم الطبيعي وتمثل الاثر البشري في الطبيعة، بصورة عامة في اتجاهين رئيسيين متوازيين هما: تطويع عناصر الطبيعة واستخدامها والانتفاع منها الى اقصى الحدود الممكنة، والحاق الضرر بمظاهر الطبيعة ومواردها من جهة أخرى مما ينطوي بحد ذاته على منظومة من المخاطر التي لم تتبينها المجتمعات البشرية وتكتشف جسامتها إلا منذ عقود قليلة.

وإذا حاولنا التطرق لعلاقة الانسان ببيئته عبر مختلف المراحل الزمنية لأدركنا ماهية البيئة وعناصرها وخصائصها والنظام الذي تخضع له، ولظهر جليا اختلال التوازن البيئي الناتج عن التفاعل الخاطئ للإنسان مع بيئته، مستغلا ثروات البيئة المحيطة به استغلالا غير عقلائي ومفرط من أجل تلبية حاجاته الكثيرة والمتنامية باستمرار وقد ترتب عن هذا كله مشكلات بيئية كثيرة هي في تفاقم مستمر ملفت للانتباه، بل اصبح مقلقا ويشكل خطرا على سائر الكائنات حاضرا ومستقبلا. ولكل هذا أصبحت مسألة الحفاظ على البيئة من أهم القضايا التي تشغل معظم الدول والحكومات والهيئات غير الحكومية.

أولا: مفهوم البيئة ومكوناتها :

أ. مفهوم البيئة: تعني البيئة " environnement " مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الانسان، ومصطلح " écologie " يعني علم البيئة والذي يعرفها: " بأنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها."¹

¹ عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 1، 2006، ص 117.

كما تعرف البيئة على أنها: " حيز مكاني له صفاته الطبيعية والحياتية المميزة والذي يضم كل العناصر الاساسية في حياة الكائنات الحية، كالمناخ بعناصره المختلفة والطاقة والتربة والضوء... فالبيئة تتكون من كل العوامل الخارجية المؤثرة في المجتمعات الحية بكل أنواعها" ¹ كما تعرف على أنها: " كل ما هو خارج عن الكائن الحي " ²

فالبيئة إذن تعني ذلك الوسط الذي يعيش فيه الانسان ويتفاعل معه بكل مكوناته وعناصره مؤثرا فيه ومتأثرا به.

وعرفها مؤتمر الامم المتحدة للبيئة البشرية بالعاصمة الدانماركية ستوكهولم 1972 على أنها: " رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما، لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته. ³

نفهم من هذا التعريف أن كل ما يحيط بالإنسان من أشياء مادية وسلوكيات اجتماعية يلخص في مفهوم البيئة، ضف الى أن هذا التعريف يشير إلى أن هذه الموارد ليست مطلقة بالمكان والزمان، بل يمكن أن تكون متباينة من حيث وجودها من مكان الى اخر ومن زمان الى اخر، لذلك وجبت المحافظة عليها حتى تكون في خدمة الانسان وليست ضده. إن البيئة بالمفهوم الواسع، هي كل ما يحيط بنا فهي الارض التي نحيا عليها، وهي البيوت التي نسكنها والماء الذي نشربه والهواء الذي نتنفسه، والاشخاص الذين نتفاعل معهم، والمؤسسات التي نتعامل وهي أيضا القيم التي نتحكم في سلوكياتنا... إن البيئة في المحصلة النهائية هي كل تلك الظواهر الطبيعية والاجتماعية والانسانية التي تؤثر فيها وتؤثر فينا.

¹ صالح محمود وهبي، ابتسام درويش العجمي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 15.

² عبد الرحمان محمد عيسوي، في علم النفس البيئي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1997، ص 16.

³ رمضان عبد الحميد الطنطاوي، التربية البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 203.

ومادامت البيئة هي كل هذا " فإنها أصبحت من أهم الموضوعات في الوقت الراهن الذي نعيش فيه، وأصبحت مشاكلها هي الشغل الشاغل لكا دول العالم، ولم يعد الاهتمام بالبيئة مقصورا على الجهد الرسمي للدولة، وإنما أصبح يشمل كل مكونات المجتمع والجامعات ومراكز البحث العلمي، وجهد كل مواطن بالمجتمع وجهد كل المهن سواء كانت مهنا انسانية مثل الخدمات الاجتماعية أو مهنا تتصل بالنواحي البيولوجية أو الطبية أو الهندسية لذا لم تعد البيئة حكرا على تخصص معين، بل أصبح كل جهد يبذل من جانب أي مهنة يسهم في مواجهة المشاكل التي تواجه المجتمع والانسان¹

ب. **مكونات البيئة:** استنادا الى تعريف البيئة الصادر عن مؤتمر ستوكهولم القائل بان البيئة هي عبارة عن رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته، يمكننا استنباط بعدين رئيسين للبيئة هما: البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية وسنحاول استعراض كل منهما على حدى:

***البيئة الطبيعية:** يقصد به ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي هو من صنع الخالق فقط، فهي كل ما يحيط بالإنسان من عناصر ليس له أي يد في وجودها، مثل الصخور والمناخ والتربة والحيوانات والنباتات، كما يقصد بالبيئة الطبيعية تحديدا ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تتوفر فيه شروط الحياة اللازمة لجميع الكائنات الحية من ماء وهواء وغذاء، هذا الجزء من الكرة الأرضية هو غلاف سطحي لا يتعدى سمكه 24 كلم، 12 منها نزولا تحت محتوى سطح البحر، ويطلق عليه العلماء الغلاف (المحيط) الحيوي، لأن الحياة تستحيل إذا ارتفعنا أكثر أو نزلنا إلى عمق أكثر بسبب انعدام الشروط اللازمة للحياة.

¹ رشاد أحمد عبد اللطيف، البيئة والانسان - منظور اجتماعي -، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007، ص 07.

ويتكون الغلاف الحيوي من مكونين رئيسيين يمكن التمييز بينهما من خلال خاصية الحياة وهما: المكونات الحية والمكونات غير الحية، ترتبط كل هذه المكونات مع بعضها البعض في شبكة علاقات معقدة، منظمة ومتكاملة.

***البيئة الاجتماعية:** تتمثل في مجموعة من النظم والقوانين التي تتحكم في تنظيم العلاقات بين الافراد¹ داخل النظم الاجتماعية المختلفة، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والدينية، كما يقصد بها كل ما أضافه الانسان من عناصر بيئية نتيجة تفاعله مع واستغلاله لموارد البيئة الطبيعية²، وعليه يمكن تقسيم البيئة الاجتماعية الى جانبين رئيسيين هما: الجانب المادي والجانب غير المادي.

يتكون الجانب المادي من البيئة الاساسية المادية التي شيدها الانسان، لهذا غالبا ما يطلق عليه اسم البيئة المشيدة³ ويتضمن استعمالات الاراضي الزراعية المحيطة⁴ واقامة المناطق السكنية والمناطق الصناعية، المراكز التجارية، المستشفيات، المدارس، الطرق والموانئ والنشاط الاقتصادي⁵ وكل ما

¹ جمال بوربيغ، الكوارث الطبيعية والتضامن الاجتماعي، زلزال 21 مايو 2003 ببومرداس نموذجاً، رسالة ماجستير في علم الاجتماع البيئية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 28.

² نفس المرجع، ص 30.

³ عائشة سلمى كحيلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/09/28، ص 4.

⁴ محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، قسم ادارة البيئة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009، ص 4.

⁵ رشيد احمد محمد سعيد، صابريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اكتوبر 1979، ص 24.

استطاع الانسان أن يصنعه أما الجانب غير المادي فيمثل عادات الانسان وتقاليد السائدة وثقافته وعقائده الدينية¹ والتراث التاريخي للدول.

ثانيا/ علاقة الانسان بالبيئة والنظريات المفسرة لها:

يسعى الإنسان دائما لإشباع حاجاته الأساسية والثانوية وذلك عن طريق استغلال موارد بيئية، مستخدما بذلك مختلف الوسائل التي تتيحها له البيئة التي يعيش فيها، فتبدو بذلك " العلاقة الانسانية البيئية " هي علاقة تبادلية بين الطرفين، وقد شكلت هذه القضية اهتمام العديد من العلماء لدرجة انها اصبحت قضية علمية وعالمية لما لها من اثر على حياة كل كائن يوجد على سطح الكرة الارضية وقد برزت العديد من النظريات العلمية التي حاولت تفسير هذه العلاقة، أبرزها ثلاث نظريات تعاقبت في ظهورها خلال التاريخ الانساني وأولها **نظرية الحتمية البيئية** وتعني سيطرة البيئة على الانسان ومن ابرز روادها ابن خلدون عن اثر المناخ في طبائع البشر، والهواء وعلى الوانهم، فأظهر العلاقة بين البيئة الجغرافية والظواهر الاجتماعية كأهم الموضوعات التي تناولها في مقدمته وفي نفس السياق يدعم " فيكتور كوزان " هذه النظرية بوجهة نظره قائلا: " أعطيني خريطة لدولة ما بمعلومات عن موقعها ومناخها ومائها ومظاهرها الطبيعية الاخرى وبمكاني أن أحدد أي نوع من الانسان يمكن أن يعيش في هذه الارض"²

وجاءت النظرية الثانية منتقدة حقيقة الحتمية البيئية، حيث أقرت النظرية الاختيارية بإيجابيه الانسان، لما يتصف به من ارادة فعالة مؤثرة على بيئته، حيث يبدو الانسان مخيرا ومن اشهر مؤسسي هذه النظرية **فيدال دولابلاش** الذي يصف البيئة بكونها انسانية وليست طبيعية لذا يجب أن تدرس من

¹ عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، دكتوراه دولة في اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007، ص 85.

²[http:// www.5aly:/r/environment/écology environnement and Man-probabilism.htm](http://www.5aly:/r/environment/écology environnement and Man-probabilism.htm).

خلال جهود الانسان عبر التاريخ، وأكبر دليل على ذلك مظاهر البيئة التي ميزها فعل الانسان من خلال جهود الانسان عبر التاريخ، وأكبر دليل على ذلك مظاهر البيئة التي ميزها فعل الانسان من خلال مجالات الزراعة والصناعة وشبكات الطرق والمواصلات وكذا التجارة والاسواق والمدن وكلها تعتمد على المقومات البشرية¹

غير أن هذه النظرية قد عرفت هي الاخرى انتقادا وذلك بسبب سيطرة الانسان السلبية والتحكم السلبي المفرط في البيئة مما أحدث العديد من المشكلات كالتلوث والانفجارات النووية وتوسع طبقة الاوزون والتصحر وغيرها من الكوارث التي أحدثها الانسان، فأنتج ما عرف بعدم الاتزان البيئي.

أمام هذه الوضعية ظهرت نظرية ثالثة سميت بالنظرية الاحتمالية أو التوافقية، وهي تهدف لإيجاد توافق بين النظريتين السابقتين، حيث تقر هذه النظرية بتأثير كل من الانسان والبيئة في بعضهما البعض، فأحيانا يتعاظم تأثير الانسان على البيئة، وأحيانا أخرى يحدث العكس، ويمكن رؤية ذلك من خلال تصنيف نوعية البيئة ونوعية الانسان، بالنسبة للبيئة نجد البيئة السهلة والبيئة الصعبة، ويتكيف الانسان مع الاولى بأقل مجهود على عكس الثانية أما فيما يخص نوعية الانسان فهناك الايجابي والسلبي، والنوع الاول هو الذي يتفاعل مع البيئة ليحقق طموحاته ويشبع حاجاته، ويتميز النوع الثاني بمحدودية القدرات والمهارات، وتمكن الانجليزي "أرنولد تونبيبي" من تفسير هذه النظرية من خلال تحديد علاقة الانسان والبيئة في أربع حالات أو استجابات:²

1. الاستجابة السلبية: من خلال تخلف الانسان العلمي فلا يستطيع الاستفادة من البيئة.

2. استجابة التأقلم: تسيطر فيها البيئة مع توفر بعض مهارات الفرد، فيتمكن من التأقلم نسبيا.

¹ سعاد حماني، البيئة والمجتمع، مقارنة انثروبولوجية، فعاليات ملتقى البيئة والمجتمع، اشراف علي غربي وفضيل دليو، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص 20.
² المرجع نفسه، ص 21.

3. استجابة ايجابية: من خلال المهارات الايجابية للإنسان يحقق النجاح في التغلب على اية معوقات للبيئة .

4. استجابة ابداعية: وهي أرقى الانواع، إذ يبدع الانسان في الاستفادة من البيئة فيتعدى حد التغلب على البيئة بالابتكار لمختلف الأشياء.

• **التناول الجديد لمسألة البيئة: إن تناول الجاد لمسألة البيئة يتطلب تجديد الخلفية الفكرية التي تحكم**

المسألة، وبما يساعد على تناولها في العمق، ومن هذا المنطلق تبرز المقدمات التأسيسية التالية:¹

1. من الضروري بلورة مفهوم جديد للعلاقة بين الانسان والطبيعة، مفهوم اكثر عقلانية، أكثر واقعية، وبالتالي اكثر انسانية إنه المفهوم الذي يدعو الى التوازن والانسجام والتناغم بين الانسان والطبيعة.

2. إن البيئة لا توجد كمجال معزول عن الافعال والطموحات والحاجات البشرية، وأن محاولة الحديث عن البيئة بمعزل عن الهموم الانسانية، يؤدي الى تسطيح المسألة وافقارها ويات من المؤكد أنه لا يمكن النظر الى مسألة البيئة بصورة شمولية وجدية وفاعلية، إلا من خلال منظور انساني متطور ومنفتح إنه منظور يربط مستقبل الانسان بمستقبل البيئة، الامر الذي يؤكد أن الاحترام الحقيقي للإنسان يقتضي الاحترام العميق للبيئة.

3. إن مسألة البيئة هي قضية الانسان المعاصر في محيطه المباشر، كما تخص البشرية جمعاء (مسألة محلية وعالمية في آن واحد) لان بيئة كوكب الارض هي في المحصلة بيئة موحدة، بالرغم من الحدود السياسية، الجغرافية، الاقتصادية أو الحضارية، فمسألة البيئة تؤكد ان العالم متداخل ومتربط أكثر مما يتصور البعض، والواقع أنه توجد مخاطر بيئية كبرى من طبيعة عالمية، غير أنه بالمقابل توجد مشاكل اقليمية أو جهوية للبيئة تحتاج الى حلول محلية، قد

¹ مروان يوسف صباغ، البيئة وحقوق الانسان، كوميو نشر الدراسات والاعلام للنشر والتوزيع، ط 1، 1992، ص 17-21.

تستفيد من الخبرات والامكانيات العالمية، ولكنها تبقى في المحصلة النهائية ذات علاقة مباشرة
بالبيئة المحلية، لذلك فقد تبلور شعار البيئي: فكر عالميا واعمل محليا think globally, act
locally ، وعليه فإن مسالة البيئة لا يمكن أن تقف على ارضية سليمة الا بتضافر الجهود على
المستويين العالمي والمحلي، حتى تتجح البشرية في كسب معركة التحدي المصيري المتعلق
بانهيار البيئة.

4. من المؤكد أن مسالة التنمية مسالة هامة وحيوية لكافة البلدان والشعوب، بما تحمله وتحققه من
نهوض اقتصادي، اجتماعي وثقافي، غير انه يعزي الى التنمية الكثير من التخريب الحاصل في
البيئة وإذا كانت التنمية مسالة نهوض وتقدم، فإن البيئة مسالة حياة ومصير، ومن المهم صياغة
معادلة متوازنة تحقق التنمية وتحمي البيئة في ان واحد، إن المعادلة المطلوبة هي تحقيق التنمية
بلا تدمير للبيئة.

5. من الضروري التسجيل أن التكنولوجيا تلعب دورا بارزا في التدهور الراهن للبيئة وإن الاستخدام
المفرط والعشوائي للتكنولوجيا يحمل معه خطرا أكيدا على البيئة وعلى الرغم من ذلك فإنه ليس
من الممكن أو المقبول العودة بالحضارة الانسانية الى الوراء، برفع دعوة التخلي عن التكنولوجيا،
لكن المطلوب وبإلحاح هو السيطرة على التكنولوجيا وعقلنة استخدامها ووضعها في الاتجاه
الصحيح لخدمة الانسان، وبما يؤمن الحفاظ على البيئة، بدلا من أن يكون الانسان اسير لها،
وبدلا من أن تكون البيئة ضحيتها، وبذلك يمكن التخفيف من التأثيرات السلبية للتكنولوجيا في
البيئة، بل وحتى يمكن محاولة عكس التيار بحيث تساهم التكنولوجيا في حماية البيئة ومكافحة
تلوثها.

6. إن حماية البيئة اصبحت تمثل البعد الجديد أو البعد الثالث لحقوق الانسان، وإذا كان الانسان
بحاجة الى حقوق مدنية وسياسية (وهذا أحد أبعاد حقوق الانسان)، وإذا كان الانسان بحاجة

الى حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية (وهذا بعد آخر) فإن الانسان بحاجة اكيدة الى حماية حقه في استمرار الحياة، وفي حفظ شروط بقاء الحياة على كوكب الارض، أي في حماية البيئة، وهذا هو البعد الثالث لحقوق الانسان.

ثالثا: مصادر التهديد والخطر البيئي

هناك عدة مصادر للأخطار البيئية التي تواجه عالمنا المعاصر، ويمكن تحديد المعالم الرئيسية لهذه المخاطر في اتجاهين: التلوث والنفايات من جهة واستنزاف الموارد المتجددة من جهة اخرى.

- **التلوث والنفايات:** تشير بعض التقارير إلى أن تلوث الهواء عن طريق انبعاث الغازات السامة في الجو يتسبب في وفاة ملايين الاشخاص سنويا في العالم، ويمكن التمييز هنا بين نوعين من تلوث الهواء: هناك التلوث الصناعي الناجم عن الانبعاثات الصادرة عن المناطق والمجمعات الصناعية والمركبات والتلوث الداخلي " البيئي " الناجم عن الوقود المستخدم لأغراض التدفئة والطهي.

ويرتبط التلوث بمجموعة واسعة من المخاطر الصحية والامراض، ولا تقتصر آثاره على البشر والحيوانات، بل تتعداه الى عناصر الطبيعة والبيئة الايكولوجية عموما. ويتمثل ذلك في ما اصبح يسمى بالأمطار الحمضية التي تعبر الحدود من مصادرها في المناطق الصناعية الكثيفة وتهطل في مناطق اخرى مما يلحق أضرارا بالغة بمياه البحيرات والانهار¹.

أما تلوث المياه فهو من المشكلات الخطيرة التي تواجه مختلف المجتمعات لا لعلاقته بالماء الذي يستخدمه الناس فحسب، بل لآثاره الجسمية على الحياة الطبيعية سواء على البر أو في البحر وتعتبر المواد الكيماوية والمعدنية السامة، ومبيدات الحشرات والاسمدة الكيماوية، والمجاري

¹ انتوني قيدنز، علم الاجتماع، ص 646.

وانظمة الصرف الصحي من المصادر الرئيسية لتلوث الماء في البحيرات والانهار والسواحل، مما يؤدي الى مجموعة واسعة من المخاطر لاسيما في مناطق صيد السمك أو استخدام المياه لأغراض الاستهلاك البشري أو الزراعي.

وفي معرض الحديث عن النفايات باعتبارها واحدة من مصادر الخطر، تحتل المجتمعات الصناعية المرتبة الأولى ويطلق أحيانا على المجتمعات الصناعية الغربية اسم " مجتمعات النفايات"، لضخامة المواد التي تلقى في القمامة بعد الاستخدامات الرئيسية لها في المجتمعات الاستهلاكية، وإذا كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي لسنة 1998 UNDP يتحدث عن 414 كغ من النفايات الصلبة في السنة للفرد الواحد في دول الاتحاد الاوروبي، و 720 كغ في امريكا الشمالية، وبين 100 و 330 كغ في البلدان النامية، فكم بلغت هذه التقديرات في السنوات الاخيرة؟¹.

وتعاني البلدان النامية بصورة خاصة من الافتقار الى خدمات جمع النفايات مما يؤدي الى تكديسها وتراكمها في الشوارع والازقة والمناطق المأهولة او القريبة من التجمعات السكنية، الامر الذي ينجم عنه انتشار الامراض والابوئة.

- **استنزاف الموارد:** تعتمد المجتمعات البشرية في معيشتها على الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها: الماء، الغابات، الاسماك، الحيوانات والزراعة، وغالبا ما تسمى العناصر بالمصادر المتجددة لأنها في الاحوال والاوزاع الايكولوجية السليمة تتجدد بصورة تلقائية على مر الزمن، أما إذا رجحت كفة استهلاك هذه الموارد على ما هو متوفر منها بالفعل، فإن هذه الموارد تتعرض لمخاطر النضوب.

¹ انتوني قدنز، المرجع نفسه، ص 646.

يمثل شح المياه والموارد المائية عموماً أحد المشكلات المعقدة والمزمنة في أكثر المجتمعات النامية والاقليم نمواً، فالمناطق الجافة أو القاحلة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط على سبيل المثال تتزايد فيها الضغوط ومعدلات الاستهلاك على مصادر المياه حتى إن الحاجة إلى المياه أخذت بالتعاظم بصورة متسارعة، ومن المؤكد أن هذه المشكلة ستزداد خطورة والحاحاً في المستقبل لا سيما وأن هذه المناطق هي التي تتزايد فيها معدلات النمو السكاني، قياساً على ما يتوفر فيها من مصادر المياه الطبيعية، ويمثل الاحتزار الجوي العالمي واحداً من الأسباب الرئيسية لنفاذ مصادر المياه، إذ أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي بالضرورة إلى ازدياد الحاجة لمياه الشرب والري.

• **تردي التربة والتصحر:** تشير إحدى دراسات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ثلثي سكان العالم يعيشون على ما تنتجه الأرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من هنا فإن تآكل التربة الزراعية في مساحات واسعة من آسيا وأفريقيا سيؤدي إلى انتشار الفقر والفاقة بين عشرات الملايين من الناس وتكمن هذه المشكلة أساساً في الاستخدام الجائر للأراضي الزراعية، والجفاف والافتقار إلى العناية بالأرض وتسميدها، ومن الآثار المباشرة لتردي التربة الزراعية تدهور الإنتاج الزراعي عموماً وتضاؤل بقاع الرعي للماشية، واضطرار أعداد كبيرة من البشر للارتحال إلى مناطق أكثر خصوبة ومن جهة أخرى فإن كثيراً من بقاع العالم تتعرض لأخطار التصحر، ومن جهة أخرى فإن كثيراً من بقاع العالم تتعرض لأخطار التصحر، أي تقلص المساحات المزروعة بفعل العوامل الجوية القاسية وانتشار موجات التربة الجافة والرمل على بقاع الأراضي المزروعة أو الصالحة للزراعة.

وتمثل الغابات والاحراش مكوناً جوهرياً للنسق الأيكولوجي فهي التي تنظم مصادر المياه وتطلق الأوكسجين في الجو وتمنع تآكل التربة، كما أنها تمثل سبلاً للعيش للملايين من الناس باعتبارها مصدراً للوقود والغذاء والحطب والزيت النباتي والأعشاب والأدوية.

• **استنزاف مخزونات الأسماك:** يجري في مختلف أنحاء العالم استنزاف لمخزونات الأسماك بسبب الصيد المتقدم جدا في تقنياته، واللامقيد في كمياته، ويحدث الصيد المفرط في آسيا وأجزاء من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والعدي من البلدان الجزرية الصغيرة حيث تزيد أساطيل الصيد من البلدان الغنية تفاقم مخاطر إفراط السكان المحليين في الصيد.

ووفقا لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية (الفاو) فإن أكثر من ربع مصائد الاسماك في العالم مستغلة بإفراط أو مستنزفة .

ومنذ سنوات ينفق الاتحاد الاوروبي أموالا طائلة على اتفاقيات تتيح لأساطيل الصيد في مياه أجنبية بعيدة كما يواصل تقديم الاعانات المالية المضرة، مثل بناء مراكل جديدة أو تحديث القديم منها، مقارنة بإنفاقه على تخفيض الصيد¹

¹ أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص 659.

خلاصة:

إن الانطلاق من النتيجة التي خلص إليها تقرير نادي روما بعنوان global RevolutionThe Frist الذي تبني كتابه النظرة القائلة أن مشكلة التنمية الحالية هي حالات عديدة متداخلة وأكدوا فيه أن مشاكل البيئة والطاقة، والسكان والتنمية ومصادر الغذاء تمثل قضايا متداخلة ضمن إطار المشاكل فإنه لا معنى لمواجهة كل عنصر منها منفردا بل لابد من مواجهة متزامنة لكل تلك المشاكل في اطار استراتيجية دولية منسقة وأن نجاح أو فشل أول ثورة كونية يعتمد بشكل حاسم على هذا الامر.

وعلى سبيل المثال لا يمكن ايجاد حل ملائم للازمة السكانية في العالم إلا إذا تم ايجاد حل ملائم لظاهرة الفقر المتفاقمة، كذلك ستستمر ظاهرة انقراض الكائنات الحية من حيوان ونبات بمعدلات مرتفعة طالما بقي العالم النامي غارقا في الديون، وعندما يتم وقف تجارة السلاح الدولية يمكن أن يتوفر للعالم الموارد اللازمة لإيقاف التدهور الخطير للمجال الحيوي والحياة الانسانية.

إن الازمة البيئية ماهي إلا وجوه مختلفة لازمة إدراك المؤسسات الاجتماعية الكبيرة في الدول المتقدمة وتبنيها لمفاهيم (لم تعد ملائمة لمعالجة مشاكل عالم اليوم) نموذج الحداثة الذي هيمن على الثقافة الصناعية الغربية لقرون من الزمن تمكن خلالها من صياغة المجتمع الحديث وأثر بشكل كبير في كل أنحاء العالم من خلال فرضه لعدد من الافكار والقيم كالإيمان بالقدرة على تحقيق تقدم مادي من خلال النمو الاقتصادي والتقني.

خاتمة:

خلاصة هذه القضايا التي طرحناها ليست فقط معرفية من خلال التراكم المعرفي عند طلبتنا، بل إنها أكثر من ذلك عندما يتعلق الأمر بما هو توعوي عبر خلق عقل واع قادر على إدراك راهن الأنا والآخر.

لأن الصدمة الثقافية التي تولدت عن احتكاك هذا الأنا بالآخر في أوائل القرن التاسع عشر وما نجم عنها من تبعات سياسية واقتصادية، اجتماعية وثقافية، قد أنتجت مشكلات كبرى دفعت البعض إلى التعليق على هذا الوضع الجديد بقولهم: إن العالم الثالث أوجد لنفسه الروح الأوروبية لأنه يريد أن يتشكل حسب العالم الغربي وهو ما يتنافى وطبيعة ذات التركيبة الاجتماعية والثقافية المغايرة.

من هنا لابد أن ندرك أن القراءة الواعية لقضايانا الراهنة مطلب حضاري تمليه تاريخية وجودنا الراهن الذي هو في حاجة إلى تنوير فكري يمتحن الذات أمام ذاتها وأمام أغيارها.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Andrea REA, Maryse TRIPIER, sociologie de l'immigration, la découverte, 2003.
2. Jean Michel Morin, précis de sociologie, éditions NATHAN, paris, 1996.
3. Lesli Sclair, competing conceptions of globalisation, journal of world-systems research. Vol 1999.
4. Mohamed BOUDOUDOU, Pour une sociologie de la science de l'émigration/ immigration marocaine à l'étranger, in les sciences humaines et sociales au Maroc, étude et argument, université Mohamed V souissi, institut universitaire de la recherche scientifique, Rabat, 1998
5. SAYAD, A, La double absence, (1999), Paris, du seuil.
6. SAYAD.A, histoire et recherche identitaire, suivie d'un entretien avec Hassan ARFAOUI, par.
7. [http:// www.5aly:/r/environnement/](http://www.5aly:/r/environnement/)écologie environnement and Man-probabilism.htm.
8. ابن خلدون، المقدمة، دار الرائد العربي، 1982.
9. الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، دراسة حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر، بحث مقدم بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية المملكة العربية السعودية، نوفمبر، 2010.
10. اسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري -قسنطينة-.
11. اسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، سليمان بومدين، التصورات الاجتماعية ومعاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري.
12. اسماعيل قيرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

13. انتوني جينز، الطريق الثالث " تجديد الديمقراطية الاجتماعية " ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف، دار الرواد، طرابلس، ليبيا، 1999.
14. انتوني جينز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، ط 4، بيروت، لبنان، 2005.
15. بركات محمد مراد، العولمة، رؤية نقدية، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، 2001.
16. بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
17. بول كير كرايد، العولمة والضغط الخارجية، ترجمة رياض الأبرش، مكتبة العبيكان الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.
18. ثامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهاني، العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2004.
19. جمال بوربيع، الكوارث الطبيعية والتضامن الاجتماعي، زلزال 21 مايو 2003 ببومرداس نموذجا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع البيئية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.
20. جون فريدمان، إعادة التفكير في الفقر، تحويل السلطة وحقوق المواطنين، المجلة الدولية للعلوم السياسية، العدد 184. مجلة ربع سنوية تصدر عن اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو، 1996.
21. حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة، الضرورة والحاجة، الموقع الالكتروني: www.bibliotdroite.com
22. خضر زكريا وآخرون، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، ط1، دار الأهالي، دمشق، 1999.
23. رايح كعباش، النظام السياسي والتحولات الاجتماعية في الريف الجزائري، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ، 2000.
24. رشاد أحمد عبد اللطيف، البيئة والانسان - منظور اجتماعي -، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.

25. رشيد احمد محمد سعيد، صابريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اكتوبر 1979.
26. رمضان عبد الحميد الطنطاوي، التربية البيئية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
27. سالم توفيق النجفي، المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي، إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل، بيت الحكمة. بغداد، 1999.
28. سعاد حماني، البيئة والمجتمع، مقارنة انثروبولوجية، فعاليات ملتقى البيئة والمجتمع، اشراف علي غربي وفضيل دليو، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
29. سلمان خان، الفقر مع التبعية الكل أصبح فقيرا www.islamonline.net 02/02/2000 .
30. سلوى عبد الحميد الخطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر، ط2، مطبعة النيل، القاهرة، مصر، 2002.
31. صالح محمود وهبي، ابتسام درويش العجمي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق، 2002.
32. صليحة مقاوسي، الفقر الحضري، أسبابه وأنماطه، دراسة ميدانية، بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع والتنمية، جامعة قسنطينة، 2008.
33. عائشة سلمى كحيلي، دراسة السلوك البيئي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر، دراسة ميدانية لقطاع النفط بمنطقة حاسي مسعود، ماجستير في اقتصاد وتسيير البيئة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008/09/28.
34. عبد الخالق، التبعية والتبعية السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.
35. عبد الرحمان محمد عيسوي، في علم النفس البيئي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1997.
36. عبد الرحمن المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرارز، فاس، 2015.
37. عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

38. عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، الحدث في المغرب العربي، ار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

39. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط 1، 2006.

40. عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية، دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر، دكتوراه دولة في اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007.

41. العيد صالح، العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

42. فضيل دليو وآخرون، التحديات المعاصرة - الانترنت - الفقر - اللغة، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002.

43. مايكل تشوسادوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، مطابع انترناشيونال بريس، و.م.أ، 2000.

44. مجد الدين خمش، العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011.

45. محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، رسالة ماجستير في العلوم البيئية، قسم ادارة البيئة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.

46. محمود عبد المولى، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، ليبيا وتونس، 1988.

47. مروان يوسف صباغ، البيئة وحقوق الانسان، كوميو نشر الدراسات والاعلام للنشر والتوزيع، ط 1، 1992.

48. معن خليل عمر، علم المشكلات الاجتماعية، دار الشرق الأدنى، الأردن، 1998.

49. مولود قاسم نايت بلقاسم، مفهوم العدالة الاجتماعية، مجلة الأصالة الشهرية، العدد 32، السنة الخامسة، أفريل 1976.

50. نادر فرجاني، سعيا وراء الرزق ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1988.

51. نخبة من الأساتذة المصريين والعرب، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

52. يوسف سعدون، نحو رؤية سوسيولوجية نقدية للعولمة، مجلة التواصل ، العدد 26، جوان 2010، جامعة باجي مختار عنابة.